اقرأ

الدكتور حسن الأشموني

التصنيع

طريقنا إلى القوة والرخاء

التصنيع

طريقنا إلى القوة والرخاء

الدكتور حسن الأشموني

التصنيع
طريقنا إلى القوة والرخاء

اقرأ ٢٢١

دار المعارف بمصر

اقرأ ٢٢١ – مايو سنة ١٩٦١

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر – ٥ شارع ماسبيرو – القاهرة ج.ع.م

إننا نعمل دائماً لكى نبنى بالعمل الإيجابى
وبكل طاقتنا وإمكانياتنا مجتمعاً
تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

جمال عبد الناصر

مقدمة

« أخى المواطن :

« منذ سنوات سمعت أنينك الرهيب المستمد من سخطك المرير على »
« الظلم الخانق ، وما عانيت من بؤس قاتل حين قلت فى صوت »
« يائس حزين : من سيحمل عنى عبء القضاء على الظلم الاجتماعى ، »
« فكانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » .

جمال عبد الناصر

ليس من شك فى أن زعم المستعمر فى الماضى أننا لا يمكن إلا أن نكون دولة زراعية ... وأن إمكانياتنا المادية والبشرية والفنية لا تستطيع أن تخلق منا بلداً صناعياً ، هذا الزعم كان مبعثه الرغبة الخبيثة فى أن نظل أبداً مرتبطين بعجلة الاستعمار ، يمتص خيراتنا ، ويستولى أولا فأولا على موادنا الخام بأبخس الأسعار وينقلها إلى بلاده ، فتدور المصانع هناك ، وتكثر الأرزاق ، ويرتفع الدخل ، وتجد الأيدى العاطلة عملاً يدر عليها الرزق ، وييسر لها العيش الكريم والرفاهية الناعمة .

أما هنا ... فليس أمام الفلاح إلا مزيد من التعب ، ومزيد من العرق ، يبذله فى استسلام يائس على الأرض الطيبة التى تحس بآلامه ، وتجزع لبؤسه . وبين الحين والحين ، يرفع كفيه إلى السماء فى دعاء صامت يهتز له كيانه ... دعاء يبعث فى نفسه شيئاً من الطمأنينه والهدوء ، لأنه يشعر أن هناك عيوناً ترقبه ، وتطلع على كل أحواله وتعلم خبايا نفسه ، وما ينطوى عليه قلبه من إحساس بالظلم والضعة ... إنها عيون الله ، التى

تحيط به من كل مكان ...

لقد وضع المستعمر نصب عينيه أن يجعل من (مصر) عزبة ، أو ضيعة ، تنتج له المواد الخام ، فحارب كل اتجاه ينبع من ضمير الشعب ليشق طريقاً فى ميدان الصناعة . وقد سانده فى ذلك ملك فاجر ركب أهواءه ، أو ركبته أهواؤه ، وحفنة من (الباشوات) والإقطاعيين ، لم يكن لها من هم إلا التفنن فى أساليب جمع المال ، دون أى اعتبار لوازع من خلق ، أو غيرة على مصلحة الوطن الذى يدينون له بالشيء الكثير .

وسياسة المستعمر هذه ، هى سياسته فى كل مكان ، فكأن هناك اتفاقاً بين المستعمرين مبعثه الأنانية ، والجشع ، والوحشية ، على محاربة الصناعة فى كل بلد ألقاه حظه التعس فى براثن الاستعمار . فالصناعة بلا شك ، تخلق طبقة جديدة من أفراد المجتمع ، تمتاز بخصائص لا يمتاز بها الزراع ، وقد كان من عوامل نهضة أوربا ظهور هذه الطبقة التى تتمتع بآفاق أوسع ، اكتسبتها من المهارات الجديدة التى حذقتها ، وتتميز بقدرة على الشراء لا تعادلها قدرة المزارعين ، وهى لا تقف فى مهنتها عند حد ، بل تتطور وتتقدم مع التطور والتقدم اللذين تقتضيهما الصناعة ، فهى مهنة حية متطورة ، ليس لها حدود ، بعكس الزراعة ، فهى مهنة الاستقرار بجانب الأرض . لذلك فإن أهم ما يميز المجتمع الزراعى عن المجتمع الصناعى فى أى بقعة من بقاع العالم ، أن المجتمع الأول تسود أفراده العقلية الساذجة التى تؤمن بالأشياء الغير الملموسة كالخرافات والتعاويذ ،

والثبات على القديم والموروث ، والتمسك بالعادات ، والعرف والتقاليد ، فهذه كلها عوامل لها اعتبارها واحترامها فى نفوس المزارعين . أما المجتمع الصناعى فإن أفراده يتميزون بالنزوع إلى الاستقلال وحرية الرأى والعمل . وليس للتقاليد فى هذا المجتمع ما لها من الثبات فى المجتمع الزراعى ، فهى متغيرة متجددة ، بسبب تقدم وسائل المواصلات ، وانتشار عوامل التثقيف والتنوير ، والتقريب بين وجهات النظر كالراديو والصحف والتعليم . ويسيطر على أفراد هذا المجتمع الطموح نحو رفع المستوى الاجتماعى ؛ فإن طبيعة المهن الصناعية تطبع الأفراد بطابع المدنية الحديثة بمظاهرها المختلفة .

وقد مارس المستعمر سياسته هذه . . سياسة محاربة الصناعة والتصنيع فى كل بلد حل فيه ، مارسها فى مصر وسورية ، ومارسها فى الهند ، وفى الكونغو ، وفى الجزائر ، وفى كل بلد آخر اكتوى بناره . وحتى الولايات المتحدة الأمريكية ، لم تنج من أضرار هذه السياسة عند ما كانت لا تزال مستعمرة إنجليزية ، تقوم إنجلترا بحمايتها والدفاع عنها ضد الفرنسيين فى كندا ، والإسبان فى شبه جزيرة فلوريدا . فقد فرضت عليها إنجلترا نظير ذلك قوانين أسمتها « قوانين الملاحة والتجارة » وبمقتضى هذه القوانين ، لم يكن من حق سكان المستعمرات أن ينقلوا بضائعهم على سفن ليست إنجليزية ، ولم يكن فى استطاعتهم أن يتعاملوا مع بلاد ليست إنجليزية إلا عن طريق إنجلترا . وأهم من ذلك أنه لم يكن من حق سكان هذه المستعمرات

أن ينشئوا صناعة تنتج إنجلترا مثلها ، حتى ولوكان ذلك من شأنه أن يحقق ضرراً لهم .

ولو نظرنا إلى توزيع الملكية الزراعية فى مصر قبل الثورة ، لرأينا عجباً . . وأدركنا أى ظلم كان يرزح تحت أعبائه الفلاح فى العهد البائد ، وأى إهدار لكرامة الإنسان ، وبعد عن العدالة الاجتماعية كانا يسودان مصر فى تلك الأيام فلم يكن عدد الذين يملكون الأراضى الزراعية فى مصر ليزيد عن المليونين والنصف ، أما بقية المصريين الذين كان يربو عددهم فى ذلك الوقت على الثمانية عشر مليوناً ، فلم يكن لهم شىء من أرض الله ! وليس هذا فقط . . فإن الإقطاع كان يتجلى فى مصر فى تلك الفترة ، بأبشع معانيه ، وبكل ما يحمله بين طياته من ظلم ، وغدر ، وجشع . . فقد كان ٠,٧٪ من الملاك يمتلكون ٣٥٪ من الأراضى الزراعية فى حين أن حوالى ٧٢٪ منهم يملكون فداناً فأقل !! . .

وتحت ظلال هذا الظلم الاجتماعى وجدت المبادئ الهدامة مجالاً للتغلغل والانتشار . . وسادت الفوضى السياسية ، ورأينا كيف كان يساق الفلاحون كالسوائم إلى صناديق الانتخابات لينتخبوا رجلاً فرض عليهم . . وكيف كان الحكم والسلطان محصورين فى نطاق الأقلية من الملاك . وانتشر المرض ، والجهل ، والحرمان حتى من ضروريات الحياة . . . وانفصمت عرى الثقة والتآلف بين الحاكم والمحكوم . وارتفع أنين رهيب من صدور الناس فى كل مكان . . أنين مستمد من السخط المرير

على الظلم الخانق ، والبؤس القاتل . . . وكان الناس يتساءلون فى كل مكان : من سيحمل عنا عبء القضاء على الظلم الاجتماعى ؟ . . فكانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . . التى حققت العدالة الاجتماعية بأجلى معانيها وكما صورها الرئيس جمال عبد الناصر فى قوله :

« نريد أن نعمل على ألا تخضع أى طبقة أو يخضع أى قسم من أقسام المجتمع لطبقة أخرى أو قسم آخر . نريد أن نتخلص من استغلال الإنسان واستغلال المجتمع بعضه للبعض.. استغلال الأقلية فى المجتمع للأغلبية فيه . نريد أن نقرب الفوارق بين الطبقات ، وننظم اقتصادنا وفقاً لخطة موضوعة لصالح الشعب لا لصالح عدد من الأفراد . »

* * *

ولسنا نريد أن نقفل هذه المقدمة الوجيزة التى ما قصدنا بها إلا استرعاء أذهان القراء وإعدادهم لدرس سياسة التصنيع فى مجتمعنا الجديد دون أن ننوه بما كان من أثر الثورة التحريرية العربية فى الوحدة الشاملة ودون أن نشيد بما تبيناه من الأدواء التى رسمتها هذه الثورة فى معالجة التخلف الاقتصادى فى الدول العربية بالأسلوب الذى أصبح ضرورة للدول الناهضة، وهى السياسة التخطيطية الكاملة التى تهدف إلى زيادة الدخل والتى كان لها الشأن الكبير فى ما أدركناه من سعة ونماء فى الميدان الصناعى .

لقد شاهدنا بمزيد من الغبطة والارتياح مولد هذه الثورة

التحريرية تنبثق من الثورة الوطنية هي وشقيقتها الثانية الثورة الاجتماعية التي تهدف إلى إقامة العدل الاجتماعي وإتاحة الفرص لكل فرد في أن يعمل وأن يشارك في النهضة الشاملة، وفي معركة البناء بما أقامته الدولة من الأنظمة الكفيلة بحسن توزيع الثروة والدخل ، والارتفاع بمعيشة الفرد إلى مستوى لائق أفضل ، وإسعاده من الناحية المادية والروحية ... على أنه يجمل بنا أن لا نغفل أن الثورة الوطنية قد استطاعت أن تحقق الحرية والعزة والكرامة والاستقلال فسارت قدماً نحو تحقيق أهدافنا في الرفاهة الاقتصادية . .

وإن تضافر هذه الثورات الثلاث بما لها من قوة الامتزاج والتشابه وبما يربط بعضها ببعض من وثيق الصلة والارتباط قد أدى إلى إقامة القاعدة الراسخة للنهضة الاقتصادية لتكون عوناً للاستقلال وتدعيماً لبنائه المتين .

وقد كان حرياً بنا ، أن نستقبل بالفرح والسرور، هذه الظواهر المبثوثة في تلك الأهداف ، ولعل أبرز هذه الظواهر ، بل في طليعتها ، تلك المهمة الجليلة التي يضطلع بها القطاع العام ، إلى جانب ما يقوم به القطاع الخاص ، للعمل على تدعيم بنيان المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني في دوائر الصناعة والزراعة والتجارة . ومما لا شك فيه أن دور رأس المال الخاص هو أن يسير في إطار الخطة العامة وأن يعمل على تحقيق أهدافها متعاوناً في ذلك مع القطاع العام .

وفي سبيل بلوغ هذه الغايات ، يحتفظ القطاع العام ،

بملكية الشركات والمصانع والمصارف التى كانت مملوكة لبريطانيين أو فرنسيين أو أجانب آخرين ؛ ولم ينعقد التمليك فى الصناعة أو الزراعة إلا لمن لا يملك حتى لا تزداد ملكية من يملك وتكون ملكيتها للشعب جميعه . وهكذا ينفسح أمام الأفراد مجال العمل والمشاركة فى النهضة الاقتصادية مشاركة فعالة تؤكد احترام الملكية الفردية على اعتبار أن الملكية وظيفة اجتماعية دون احتكار أو استغلال ، كما تتجه العناية إلى أن يضطلع القطاع العام فى مجال الاستثمار والإنتاج بنصيب وافر تأكيداً للسياسة الاشتراكية.

وإلى جانب ما تم من هذه الأعمال ، وتمكيناً للسير بخطوات واسعة فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل القومى ، ومتابعة للنشاط فى هذا الميدان ، كان طبيعياً أن تحتضن الثورة النظام التعاونى فى مجموعه لما لسياسة التعاون بالنسبة للصناعة من أثر بالغ باعتباره من مسلمات النظام الاقتصادى القومى والاجتماعى وركناً أساسياً من أركان الدولة .

ومن أجل ذلك مدت الثورة يد المؤازرة وتولت بالرعاية إحدى القواعد الرئيسية لهذا النظام ، وهو التعاون الاستهلاكى ؛ فأنشأت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ المؤسسة التعاونية الاستهلاكية لتقوم على تدعيم الاشتراكية وتعمل على تقليل التفاوت بين الدخول المختلفة بالمعادلة بينها وذلك لضمان الرخاء للشعب وتحقيق التعاون الاستهلاكى وعدالة التوزيع دعماً للديمقراطية الاقتصادية أساس الديمقراطية السياسية مما يزيد الدائرة الاقتصادية سعة ومرونة . . . . والخطة كما قال الرئيس جمال عبد الناصر : « ليست مجرد تنمية وليست مجرد

زيادة فى الإنتاج وإنما التنمية وزيادة الإنتاج يجب أن يكون هدفهما زيادة فرص العمل أمام المواطنين وتحقيق المساواة الاقتصادية وتوفير الخدمات لمجموع الشعب » .

وقد يتاح للقارئ فى عهد الثورة أن يقرأ فى التصنيع وفى التنمية الاقتصادية وفى نهضتها الجديدة بحوثاً طويلة وكتباً مطولة ، لكنه مع ذلك محتاج إلى مطالعة الكتب ذات الحدود القصيرة التى تصدر فى هذه المجموعة شاملة لهذا النوع من البحوث بعبارات سهلة واضحة ، ذلك أن دراسة الكتب والبحوث الطويلة لا تغنى بحال عن مطالعة هذه المجموعة العربية من نواحى الأسلوب العام ، إذ الواقع أنها مجموعة من أى النواحى يأتيها القارئ تعتبر بحق أداة فعالة من أدوات الثقافة العامة سواء فى الناحية العلمية أو الناحية الفنية ، فهى أداة تأتيه فى صور تستهوى الأعين وتصبى الأفئدة مطبوعة فى طبعات بحجم الجيب مما يجعل الثقافة العامة فى متناول أفقر الناس وأقلهم حظاً من التعليم .

ولقد وفق الله هذه الدار « دار المعارف للطباعة والنشر » فى خلال عمرها الذى يحفل بألوان عديدة من البحوث والنشاط إلى أن تقوم فى سبيل اشتراكية الثقافة بتقديم الكثير من الكتب والمؤلفات التى تحوى معارف مختلفة متنوعة تعمل على توجيه النشر توجيهاً سليماً .

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نذكر أن الثورة قد حققت بهذه المجموعات العربية على مختلف صورها قومية أو ثقافية أوسياسية أو معربة ما كانت تصبو إليه نفوسنا من الحاجة إليها لتنشئة الشباب والجيل الصاعد ؛ فالدولة ، تستهدف بهذه الثورة

الفكرية ، نتاج ثورتنا الكبرى ، رفع المستوى الإنسانى وخلق الفرد القوى للسير فى الحياة الجديدة ليشق لنفسه فيها رأياً قوياً مغرماً بالاطلاع والبحث الشخصى . .

وإنّا لنحمد الله على أن وجدت هذه المجموعات العربية فى الميدان الثقافى من التأييد والإقبال ما يضمن تحقيق هذه الأغراض من بث روح القراءة والدرس فى المواطنين جميعاً ، فأتاحت للقارئ أن يصيب منها علماً جديداً ، وذهناً رشيداً ، ولا شك فى أن نجاح اليوم يكفل نجاح الغد وضمان المستقبل . . .

وإذا كان الحاضر الذى نعيش فيه قد أضاء إشراقاً بالكفاح والنضال مزداناً بما حققه هذا الجيل من انتصارات ومكاسب فإن المستقبل كما يبدو لنا ، مملوء بتباشير الزهو والازدهار ، وإذا كانت تطورات الحياة مما يدعو للتقدم والنمو ، فإن علينا أن نواصل هذا الكفاح وأن نخوض المعارك التى تحمى هذا الكسب العظيم وتصونه من العبث ، ولا يتسنى ذلك إلا بتنشئة شباب هذا الجيل وتزويده بالثقافة والتعليم لكى يصبح أهلاً لمضاعفة ما تحقق للوطن من كسب وانتصار معداً لحمل رايته والسير بها فى طريق الحرية والرخاء ...

ولقد أثمرت هذه التجربة وأصبح المجتمع بمختلف أفراده ومستوياته قارئاً منهوماً من عشاق الثقافة والتعليم .

— والحق الذى لا ريب فيه — أن الثورة بهذا البرنامج الواسع وبما اتخذته من الوسائل المثمرة السريعة والتى أصبحت معها هذه المجموعات مثابة لكتّاب العروبة وملتقى لأقلامهم ومعرضاً لآرائهم فى خدمة الثقافة والتعليم — الحق — إنها قد أتاحت لطلاب الثقافة وأهلها الفرصة فى أن يبلغوا حاجتهم الفكرية المستحبة

من هذه المجموعات فى متنوع الشؤون والأعمال – وهل للثقافة والتعلم موضوع إلا الشعب ؟ وهل للشعب مرآة إلا التعليم والثقافة ؟ ذلك ما نتوقع أن يكون عليه الغد؛ فالحاضر يمهد للمستقبل ويمتزج، به والزمان مقياس الحركة وروح التطور، وهذه المجموعات لا تفتأ تعمل ناشطة فى خدمة العلم والأدب والإنسانية . . .

الباب الأول

الفصل الأول

المشكلة

لعل أهم مشكلة يواجهها الإقليم الجنوبى ، ويكرس جهده لمقاومة خطرها هى مشكلة السكان .

ومشكلة تزايد السكان مشكلة عالمية ، وليس معنى هذا أن كل بلد يعانى من زيادة السكان فيه ، فإن هناك بلاداً تعانى من قلة السكان مما يترتب عليه قصور فى استغلال الموارد الطبيعية فيها . ومن الدول التى تعانى من زيادة السكان : الهند ، والصين ، واليابان ، والإقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحدة. ومن الدول التى تعانى من نقص سكانها : أستراليا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، والعراق ، والسودان .

على أنه يمكن القول بصفة عامة أن المظهر الغالب من مظاهر المشكلة السكانية هو الازدياد المطرد فى عدد السكان فى العالم . فقد بلغ هذا العدد فى مطلع القرن التاسع عشر حوالى ٩١٩ مليوناً وهو الآن يقدر بحوالى ٣٠٠٠ مليون نسمة .

وازدياد السكان فى حد ذاته لا يعتبر مشكلة ، فليس من شك أن زيادة عدد سكان دولة ما يؤدى إلى احترامها فى المحيط

الدولى، وزيادة هيبتها . ويجعل فى مقدورها تكوين قوة عسكرية، واقامة اقتصادياتها على أسس متينة .

ولكن المشكلة تكمن فى ثبات موارد الثروة ومصادر الإنتاج فى الدولة أو زيادتها بشكل لا يتناسب مع الازدياد المطرد عدد السكان .

ومن هنا تبدأ المتاعب ، فقد ينخفض المستوى الصحى ، وينخفض مستوى المعيشة . بل إن من أسباب الاستعمار والحروب الرئيسية تزايد السكان فى البلاد المستعمرة ، أو الداعية إلى الحرب ، بما لا يتلاءم مع إمكانياتها الاقتصادية ، فتعمل على إيجاد مصادر أخرى غنية للثروة ، ومجالات أوسع وأكثر حيوية لأفرادها ، فتلجأ إلى الاستعمار ، أو إلى الحروب . ولعل هذا العامل فى مقدمة العوامل التى دفعت إنجلترا إلى استعمار مصر والهند وغيرهما ، ودفعت فرنسا إلى استعمار شمال إفريقيا ، والتمسك إلى حد الاستماتة بالجزائر ، ودفعت بلجيكا إلى استعمار الكونغو ، ثم محاولة الرجوع إليه حين أجبرت على تركه ، بالدسائس ، والمؤامرات والتفرقة بين أبنائه .

وتعتبر مشكلة السكان من المشكلات التى أرقت المفكرين منذ القدم وأقضت مضاجعهم . . وألحت على عقولهم ، تحاول دفعهم على إيجاد حل موفق لها . فظهرت نظريات شتى ، تحاول كل منها أن تحل المشكلة وتقى البشرية نتائجها المدمرة . ومن النظريات المشهورة فى هذا الصدد نظرية « مالتس Malthos » وهى ترى أن سكان العالم يزدادون وفقاً لمتوالية هندسية ، فى

حين أن موارد الثروة تزداد وفقاً لمتوالية حسابية . فإذا كان عدد سكان دولة ما فى سنة من السنين مليونين ، فإن هذا العدد يتضاعف كل ٢٥ سنة ، فيصبح ٤ ملايين ثم ٨ ثم ١٦ . . وهكذا . أما مصادر الثروة والإنتاج فهى تتزايد بمقدار وحدة عددية واحدة كل ٢٥ سنة أى من ١ إلى ٢ إلى ٣ إلى أربعة إلى خمسة . . إلخ . .

وفى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة أكثر من سبب يؤدى إلى اطراد الزيادة فى السكان . ومن هذه الأسباب كثرة المواليد . وكثرة المواليد فى الإقليم الجنوبى ترتبط بطبيعة الحياة فى القرى المصرية وما تتطلبه الزراعة من أيد عاملة متوفرة ، وما تكسبه كثرة أفراد الأسرة لها من هيبة وسطوة . هذا بالإضافة إلى روح « الاتكالية » التى تتجلى خاصة فى إنجاب الأطفال ، وعادة الزواج المبكر ، وتعدد الزواج بأكثر من واحدة . كل أولئك من العوامل التى أدت إلى اطراد الزيادة فى عدد السكان فى الإقليم الجنوبى حتى وصل فى آخر تعداد حوالى ٣٠ مليون نسمة . وكان تعداد المصريين فى سنة ١٨٨٢ حوالى سبعة ملايين وفى سنة ١٨٩٧ حوالى عشرة ملايين ، وفى سنة ١٩٠٧ أكثر من إحدى عشر مليوناً ، وفى سنة ١٩١٧ ما يقرب من الثلاثة عشر مليوناً ، وفى سنة ١٩٢٧ أكثر من أربعة عشر مليوناً ، وفى سنة ١٩٣٧ حوالى ستة عشر مليوناً ، وبلغ فى سنة ١٩٤٧ أكثر من تسعة عشر مليون نسمة .

وكانت نتيجة هذه الزيادة المستمرة فى عدد السكان ،

مع عدم زيادة مصادر الثروة بما يتفق وهذه الزيادة ، أن انخفضت قيمة دخل الفرد الشرائية ، فبينما كانت فى سنة ١٩٣٩ عشرة جنيهات نقصت فى سنة ١٩٥٠ إلى ٩,٧ من الجنيهات . وتبع هذا الانخفاض المستمر زيادة فى معدل الوفيات فى مصر. ونقص فى متوسط عمر الفرد حتى بلغ سنة ١٩٤٧ إلى ٢٩ سنة فقط ، بينما كانت هذه النسبة فى بلاد أخرى كبريطانيا ٦٢ سنة ، والولايات المتحدة الأمريكية ٦٥ ، والسويد ٦٦ سنة .

وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن هذه الحقيقة بقوله:

« إننا نحتاج إلى جهد لنبنى أنفسنا فنحن نتزايد فى السنة حوالى ٣٥٠ ألف نسمة ، فإذا لم نعمل عملاً مضاعفاً لكى نرفع الدخل القومى بالنسبة لهذه الزيادة ، فلن يتحسن مستوى المعيشة ، ويبقى مستوانا دائماً فى ركود » .

المجتمع الجديد

« هذى يدى فى أيديكم أيها الإخوة المواطنون ، لنعمل جميعاً فى حقل »
« الوطن ، حتى نجنى أطيب الثمار ، ونحقق أعظم الآمال » .

جمال عبد الناصر

لعل أهم هدف للمجتمع العربى الجديد هو الخروج من مرحلة الزراعة ، والتحرر من سيطرتها على الاقتصاد القومى ، والدخول فى ميدان الصناعة من أوسع أبوابه . فالحقيقة التى لا يكاد يختلف فيها اثنان أننا مهما زدنا من مساحة الرقعة المنزرعة ، ومهما استصلحنا من الأراضى البور ، فإننا لا نستطيع أن نعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة فى بناء اقتصادياتنا ، وفى توفير سبل المعيشة للمواطنين ، والارتقاء بمستوى العيش بينهم . ذلك لأن الازدياد الخطير فى عدد السكان يكتسح أمامه كل إمكانيات الزراعة ، ويلتهم كل قدراتها ، ويسأل هل من مزيد ؟

فالزراعة وحدها لا تستطيع بحال من الأحوال أن تكون سبباً فى رفاهية هذا الشعب ، أو الارتقاء بمستوى معيشته... الهدف إذن ، هو الدخول إلى مرحلة الصناعة ، وبذل الجهد مضاعفاً لكى نثبت أقدامنا فيها ، ونعوض ما فاتنا من سنين طويلة ، قضيناها فى التطلع إلى العالم من حولنا ، وهو يحقق

النصر –في ميدان العلم– تلو النصر ... كنا مغلوبين على أمرنا، يكتم الاستعمار أنفاسنا، ويزعزع فى نفوسنا كل ثقة فى إمكان قيام صناعة ذات بال فى بلادنا ، ويهدم كل فكرة تهدف إلى وضع حد لسيطرة الزراعة على اقتصاديات البلاد ، وإتاحة الفرصة للصناعة للمساهمة فيها . ذلك لأن هذه الثقة ، وتلك الفكرة هما الخطر الكبير الذى يهدد الاستعمار ، ويقوض دعائمه ، لا فى الجمهورية العربية المتحدة وحدها ، ولكن فى كافة أقطار العالم العربى . فإن خروج البلاد العربية من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة معناه تحطيم الاستعمار الذى من أهم خصائصه الاحتكار ، بل إن الدعوة إلى عمليات التصنيع تعتبر ثورة حقيقية فى أقطار العرب . فإن تاريخ الاستعمار المظلم فى هذه الأقطار يبين لنا كيف عمد المستعمر إلى إبعاد الشعوب العربية عن ميادين الصناعة ، لتظل إلى الأبد حقول بترول ، ومزارع قطن ، وأسواقاً لمنتجات المصانع فى الخارج .

وهكذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مصدراً للأسس التى يقوم عليها مجتمعنا الجديد بكل ما فيها من مبادئ الثورة الاجتماعية ، تلك المبادئ التى تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص ، والتى تعمل على بناء مجتمع جديد أساسه الصناعة وتحرير الاقتصاد ، وتقديم الخدمات للجميع ، وتحطيم الاستغلال والانتهازية والرجعية ... إنه المجتمع «الاشتراكى الديموقراطى التعاونى » .

ولكى تقوم البلاد باستغلال مواردها الطبيعية وتستجيب

إلى مطالب المواطنين ، ولكى تعمل على تنظيم الدخل القومى ، اتجه تشريعنا منذ الثورة إلى الأخذ بسياسة الاقتصاد الموجه ، وذلك باحترام الملكية الفردية وقيام المنافسة فى ميدان الصناعة والتجارة فى الوقت نفسه ، والدخول فى الحياة الاقتصادية على أساس مبدأ التخطيط الاقتصادى .

وللوصول إلى الأهداف الاجتماعية التى عملت الثورة منذ البداية على تحقيقها ، جاء دستورها محققاً لذلك البرنامج الواسع ، وعمل على التوفيق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص مرتكزاً على نظام فريد فى نوعه يتميز بفلسفة أوحت بها العقيدة الجماعية ، وما كانت ترزح فيه البلاد من آلام ومشكلات ، فلا هو نظام مستمد من الفلسفة الفردية وحدها ، بل تجمعت عناصره من النظامين معاً على أساس الإيمان بالفرد وبالجماعة فى الوقت نفسه مما يقضى على الصراع بين الطبقات ، ويجمع الشعب فى وحدة واحدة تسود أفراده المساواة ، ويقوم بينهم مبدأ تكافؤ الفرص .

فالمجتمع الجديد ، لا يهدف — كما قال الرئيس جمال عبد الناصر — إلى أن تكون هناك « رأسمالية الدولة » ، بل إن رأس المال الخاص حر ما دام يعمل لمصلحة الشعب ، ويعمل للخير العام للشعب . وفى الوقت نفسه ، فإن الدولة تتدخل لا بهدف القضاء على الرأسمالية أو تصفيتها ، بل بهدف المراقبة ، لأن رأس المال الوطنى ضرورة لازمة فى هذا الوقت من أجل تطوير الإنتاج ، ومن أجل تطور الاقتصاد القومى ، مع العمل على ألا يتحكم رأس المال فى الحكم ، ولا

يسيطر عليه ، ولا يستغل الأغلبية العظمى للشعب .

لذلك كله تعرض الدستور للاقتصاد القومى فأرساه على مبادئ العدالة الاجتماعية وتنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة واستعمال رأس المال فى خدمة هذا الاقتصاد . فالدول فى وقتنا الحاضر ، لا تقنع بالوقوف عند ما لها من المهام والوظائف الأساسية فى حدود اختصاصاتها التقليدية من توفير العدالة والمحافظة على الأمن والصحة العامة ، بل إن الرغبة فى دخولها الحياة الاقتصادية لتنظيم الصناعات ونواحى الإنتاج تدفعها إلى القيام علاوة على هذه المهام بمهمة الصانع أو المنتج .

فالتخطيط كما نراه فى الوقت الحاضر قد ساد جميع الدول ، وإن كان يختلف فى بلد عنه فى البلد الآخر .

والتخطيط معناه التنظيم وإجراء الحساب لكل شىء ولكل عنصر ولكل قوة إنتاجية ، وذلك لمضاعفة الدخل فى وقت محدود .

ومن الدول من يعتنق فى هذا الميدان مبدأ التخطيط الشامل الذى تكون فيه للدولة ملكية جميع مرافق الإنتاج . ومن الدول من يعمل على التخطيط الجزئى ، فتقتصر فيه مهمة الدولة على تنظيم بعض النواحى الهامة ، وتعهد للاقتصاد الفردى بالقيام بالنواحى الأخرى .

ويزداد تدخل الدولة عند ما تقوم بالمشروعات العديدة التى لا يستطيع الاقتصاد الفردى أن يقوم بها . كما يتسع التدخل فى حالات الحرب ، والأزمات ، والاحتكار وتعبئة القوى للتنمية الاقتصادية ، بينما نرى أن هذا التدخل يقل ويتضاءل فيما عدا ذلك من حالات .

التخطيط فى الجمهورية العربية المتحدة :

أنشأ المشرع فى الجمهورية العربية المتحدة هيئتين للتخطيط هما :

١ ـ المجلس الأعلى للتخطيط ، وهو يرمى إلى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ لجنة التخطيط ، وهى تعمل على وضع وتنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد وضعت الجمهورية العربية المتحدة خطة موحدة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى تنسيق العمل فى جميع الميادين الاقتصادية ، واستغلال الإمكانيات الموجودة فى البلاد ، وإيجاد التعاون الحقيقى بين رأس المال العام ورأس المال الخاص . والدولة تسير فى هذا الشأن على أساس التدخل بالقدر اللازم لتحرير الاقتصاد ، والمشروعات الإنتاجية والصناعية من كل نوع من أنواع السيطرة .

ويكفل التخطيط توفير الخامات والمواد والوقود والطاقة الكهربائية والمعدات ، والعمل على رفع الكفاية الإنتاجية .

ومن بين الإدارات التى تتكون منها لجنة التخطيط القومى وفقاً للتشريع ، الإدارة العامة للصناعة والطاقة الكهربية التى تختص بدراسة وتخطيط وتقويم المشروعات الصناعية المختلفة فى الصناعات الأساسية أو الكيماوية أو الهندسية ، أو فى دراسة وسائل النهوض بالصناعات الحالية والنهوض بالصناعات الاستهلاكية الصغرى .

وعند ما وجد المشرع فى عهد الثورة أن قواعد القانون العام لا تتفق وحدها وإدارة المنشئات الصناعية والتجارية ، اتجه إلى فكرة الشركات المساهمة لما تحققه من النشاط والمصلحة العامة فوق أن هذا النوع من الشركات ما هو إلا وسيلة لتجميع رءوس الأموال . فالتدخل قد يكون مجرد فرض رقابة الدولة على الكيفية التى تزاول بها الشركة نشاطها ، ومدى اتفاقه مع المصلحة العامة كالشركات الخاضعة للرقابة . والأخذ بنظام الشركات المختلطة هو من الوسائل التى تكفل إحكام الرقابة ، والشركات المختلطة هى التى تملك الدولة معظم أسهمها أو جانباً كبيراً منها على الأقل ... وقد يكون التدخل على صورة الاشتراك مع أصحاب رءوس الأموال الخاصة فى رأس مال الشركة كشركات الاقتصاد المختلط .

وقد يكون التدخل أيضاً فى صورة تملك رأس المال بأجمعه ، وإدارة شئون الشركة كالشركات المؤممة . ولذلك يحكم هذا النوع من الشركات القانون الخاص والقانون العام ، ويطلق عليها اسم الشركات العامة ، وهى تسيطر فى الوقت الحاضر على أهم المرافق الاقتصادية فى الدولة ، وذلك باشتراك الهيئات العامة فيها .

وقد رأى المشرع فى عهد الثورة أن تتكفل الدولة ببعض وجوه هذا النشاط لا سيما إذا كان مرتكزاً على المصلحة العامة . فهناك من المؤسسات ما تتفق طبيعته مع المصلحة العامة فى البلاد ، كالمؤسسات المتعلقة بالدفاع الوطنى ، أو موارد الثروة

القومية كالمناجم وكمشروعات الرى الكبرى وتوليد الكهربا من مساقط المياه ، والتنقيب عن البترول ، وإزالة الأحياء المتهدمة وإعادة تعميرها ، والمواصلات .

وليس هناك ما يحول دون أن يجمع المشروع الواحد بين رأس المال العام والخاص ، وتشترك المؤسسات العامة مع الأفراد فى إدارته ، والأخذ بنظام الاقتصاد المشترك .

فالدولة قد تقوم بإدارة المشروع العام سواء عن طريق شركة مساهمة مؤممة ، أو عن طريق مؤسسة أو منظمة عامة صناعية أو تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية .

ويتضح من كل ما سبق أن مجتمعنا الجديد ، لا يعمل على القضاء على رأس المال الخاص الذى يستهدف مصلحة الشعب ، ويعمل داخل نطاق تخطيط الدولة . ومعنى هذا أن الرأسمالية الحرة المطلقة ليست من نظم المجتمع الجديد ، بل إن الذى يقره المجتمع هو استخدام رأس المال الفردى الحر من أجل تحقيق التطور الاجتماعى الذى يحقق مصلحة الشعب .

فالدولة فى تدخلها فى الصناعة لا تهدف أبداً إلى أن تكون الرأسمالى الوحيد ، فالرأسمالية الوطنية — كما قال الرئيس جمال عبد الناصر — ضرورة لازمة لتقويم اقتصادنا ، وللتنمية ، وللوصول إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

ولكن الدولة تدخلت حتى لا تتكرر مأساة الماضى ، فهى تعتقد أنها مسئولة عن حماية الغالبية العظمى من أبناء الشعب ضد الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى الذى يجرى فى دم بعض

من اعتادوا على السيطرة والاستغلال .

وهذا يتفق مع دور النظام الاشتراكى الديموقراطى التعاونى الذى يهدف إلى مقاومة الفردية الانتهازية المستغلة ، وتشجيع الفردية الوطنية التى تتعاون من أجل خير الشعب ومصلحته .

وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن هذا الدور بقوله :

« إن هدفنا القضاء على الاستغلال لنقيم بدلاً منه مجتمعاً تتعاون فيه الرأسمالية الوطنية مع الحكومة ومع الشعب ومع الادخار العام للشعب من أجل مصلحة الشعب ، لا من أجل استغلال الشعب . مجتمع تتعاون فيه الملكية أو الملكيات المختلفة من أجل المصلحة لا من أجل الاستغلال » .

فالمجتمع الجديد ، يحتاج إلى كل يد فيه ، ويحتاج إلى بذل الجهد مضاعفاً حتى ترسخ دعائم الاشتراكية الديموقراطية التعاونية ، وحتى يتحرر الوطن من الاستغلال ويزداد الدخل القومى .

ويأتى ذلك عن طريق العمل المستمر القائم على التضحية وإنكار الذات فى كل ميدان من ميادين الحياة . واستخدام كل العناصر الممكنة للوصول إلى الأهداف المرجوة له ، كاستخدام الرأسمالية الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية ، واستخدام الرقعة الزراعية الموجودة من أجل رفع المستوى فيها ، ورفع محصول الفدان ، وزيادة الرقعة بتوصيل المياه إليها حسب إمكانياتنا .

وأهم من هذا كله ، يجب علينا التوجه إلى ميادين أخرى ، وفى مقدمة هذه الميادين . . . . الصناعة . .

الباب الثانى

الفصل الأول

تطور الصناعة

١ – فى أوربا :

كانت الحرفة السائدة فى أوربا فى العصور الوسطى هى الزراعة . وكانت الأغلبية العظمى من الأوربيين يشتغلون بالزراعة تحت ظل نظام الإقطاع الذى فرق بين طبقتين من الناس ، طبقة الأشراف والنبلاء والأمراء وهم الأقلية ، وكانت لهم كل المزايا ، ويتمتعون بكافة الحقوق ، ويتبوأون أرفع المناصب وهم وحدهم – بالإضافة إلى كبار رجال الدين – الذين لهم حق امتلاك الأرض وخيراتها ، فقد كانت النظرية السائدة حينذاك أن الله قد وهب الأرض بمن عليها للإمبراطور فهو ظله على الأرض يحكم الناس وفقاً للحق الإلهى فى الحكم . ويوزع الإمبراطور بعض هذه الأرض على حاشيته ، وعلى من يشاء من الأشراف والنبلاء والأمراء . . ، وهؤلاء يسيطرون على الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب يسخرونهم للعمل فى إقطاعياتهم فيقضون حياتهم كالرقيق ، لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً . . وليست لهم أية حقوق .. يزرعون الأرض تحت ظروف أشد ما تكون قسوة نظير قدر يسير من المحصول يضمن للسيد

أو النبيل أن يظل عبيده مرتبطين دوماً بعجلته ، يتوارثهم هم والأرض التى يعملون فوقها جيلاً بعد جيل .

ولم تكن الصناعة حينذاك عملاً يتفرغ له إنسان ، فالأرض هى المصدر الوحيد للعيش ، والزراعة هى وسيلة الرزق الأولى . أما الصناعة ، فهى شىء ثانوى ، يستطيع المزارع إذا شاء ، وإذا وجد فسحة من الوقت ، أن يمارس شيئاً منها فى بيته فى حدوده الضيقة وإمكانياته المحدودة ، وذلك ليسد حاجته أولا ، إذ كانت كل أسرة تسد حاجاتها بنفسها ، وإذا بقى شىء زائد عن حاجتها بعد ذلك ، فلا مانع من تبادله مع أسرة أخرى ، أو أهل قرية أو ضيعة مجاورة .

ومرت الصناعة بعد ذلك بأدوار كثيرة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من تقدم وتطور وازدهار . فبعد أن تخلص المجتمع الأوربى من بعض قيود العصور الوسطى ، على الحريات وأساليب التفكير ، والملكية ، والابتكار ، ظهر دور جديد للصناعة يطلق عليه « دور الصناعة المنزلية » ويقترن هذا الدور بظهور فئة من التجار أو « الوسطاء » كانوا حلقة الاتصال بين الصناع ... وإلى ظهور هذه الفترة لم يكن لكلمة : « صانع » دلالتها المعروفة الآن ، إذ لم يكن التفرغ للصناعة موجوداً حينذاك ... كان الزارع يعمل فى حقله بالنهار ، ثم يسهر على نوله أو جلوده أو أية مادة أولية أخرى أحضرها له « الوسيط » وكلفه بصناعة شىء منها نظير أجر معين ، يساعده فى ذلك زوجته وأولاده وكل فرد فى البيت . وكان الدور الذى يقوم

به « الوسيط » هو دور « الممول » الذى يشترى المواد الخام ، ويدفعها إلى المزارع ليصنعها نظير أجر متفق عليه ، ثم يأخذها بعد ذلك ويتولى بيعها كمادة مصنعة للمستهلكين فيحقق بذلك ما يرجوه من ربح .

وبمضى الزمن وتعقد أساليب الحياة ، وتزايد حاجات الناس ، وجد « الوسطاء » أن هذه الطريقة قاصرة عن ملاحقة التزايد الكبير فى الاستهلاك ، فإن الوقت الذى يبذله الوسيط فى الانتقال إلى الزارع لإعطائه المواد الخام ، ثم عودته إليه مرة أخرى ليأخذ المصنوعات ، كل ذلك مع صعوبة المواصلات فى ذلك الحين ، وعدم تفرغ الزراع لعملهم الجديد ، ونظرتهم إليه على اعتبار أنه مجرد عمل ثانوى ، وتلكؤهم ، وعدم تقيدهم بالمواعيد ، وعدم إتقانهم لعملهم فى معظم الأحيان . هذه العوامل كلها دفعت الوسطاء إلى التفكير فى وسيلة أخرى تحقق لهم السرعة فى إنجاز العمل مع الدقة والإتقان .

وقد كان هذا الاتجاه خطوة إلى إنشاء المصانع التى تقوم أصلاً على مبدأ تفرغ العامل لعمله الجديد تفرغاً كاملاً ، وتخصصه فيه بما يحقق الدقة والمهارة ، واعتباره وسيلة الرزق الوحيدة فى حياته . فأنشأ الوسطاء بيوتاً خاصة للصناعة وراحوا يغرون الزراع بالأجور المرتفعة ، ويحاولون دفعهم بشتى الطرق إلى ترك الزراعة والتفرغ للصناعة فى البيوت المعدة خصيصاً لهذا الغرض . وأقبل الزراع إقبالا كبيراً على العمل الجديد ، وهاجر الكثيرون منهم من القرى إلى المدن إلى غير رجعة . وظهرت لأول

مرة فى التاريخ طبقة الصناع ، وظهرت معها المصانع التى تتنافس فيما بينها مما أدى إلى إنعاش الصناعات المختلفة وتقدمها ، وساعد على هذا توفر المواد الأولية عقب الكشوف الجغرافية التى توغلت إلى كثير من أقطار الشرق الأقصى كالصين والهند ، وزحفت حتى كشفت عن أمريكا التى أمدت أوربا بالكثير من المعادن المختلفة مما أدى إلى تحول معاملات الأفراد فى أوربا تدريجياً من طريقة المبادلة والمقايضة إلى استخدام النقود أساساً للبيع والشراء . وأدى هذا أيضاً إلى ظهور الشركات الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة ... وقد تعدى نشاط هذه الشركات فى القرن التاسع عشر الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية . ونشطت الصناعة نشاطاً عظيماً لا سيما بعد اكتشاف قوة البخار ، واستخدام الحديد والصلب فى بناء السفن والآلات والقطارات مما أدى إلى حدوث انقلاب خطير فى أساليب الصناعة ، ظهرت آثاره فى هجرة آلاف العمال من القرى إلى المدن حيث المصانع . وأصبحت طبقة العمال والصناع طبقة لها اعتباراتها ، ومشاكلها ، فصدرت التشريعات العمالية التى تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل من حيث الأجور ، وساعات العمل ، والراحة ، إلخ ، وتحتفظ بحق العامل فى المكافأة أو التعويض عند ترك العمل ، أو الإصابة فى أثنائه — إلى آخر التشريعات العمالية التى سنفرد لها فصلاً فى هذا الكتاب .

٢ ــ الصناعة فى مصر :

عرف المصريون الصناعة منذ أقدم العصور ، وتفوقوا فيها . فعرف المصريون القدماء الكثير من المعادن ، والمواد الأولية ، واستخدموها فى صناعة كثير من الأدوات والآلات التى بلغت من الإتقان والروعة حدًّا يدل على مدى تفوقهم ، وتفهمهم لأسرار هذا الفن .

ومرت الصناعة فى مصر بعد ذلك بعهود ازدهرت فيها خاصة بعد الفتح العربى ، حيث أصبحت مركزاً للإمبراطورية الإسلامية فترة طويلة ، فى عهد الدولة الفاطمية ، والدولة الأيوبية ، وأوائل عهد المماليك . غير أن الصناعة لم تلبث أن تدهورت فى أثناء الحكم العثمانى لمصر ، حين أهمل الحكام كل ما من شأنه أن يحقق الرفاهية أو مجرد العيش الكريم للشعب ، وكان كل همهم محصوراً فى جمع المال ، وفرض الضرائب ومقاسمة الناس فى أرزاقهم . وعمد حكام هذه الفترة إلى نقل أمهر العمال والصناع من مصر إلى القسطنطينية ، فخلت البلاد من كل يد ماهرة .

وانتهت السيادة الفعلية للدولة العثمانية على مصر سنة ١٧٩٨ عند ما جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت ، وإن ظلت سيادتها الإسمية حتى سنة ١٩١٤ عند ما أعلنت إنجلترا الحماية على مصر ، وزوال تبعيتها للدولة العثمانية .

وقد وضع الفرنسيون فى مصر أثناء حملتهم نواة كثير من الصناعات مثل صناعة المنسوجات والورق والبارود ودبغ الجلود ،

وآلات الهندسة ، والطب ، وذلك ليأس الفرنسيين من الاتصال ببلادهم بعد تحطيم أسطولهم فى موقعة أبى قير البحرية مما دفعهم إلى محاولة توفير كل حاجاتهم الحربية والمدنية داخل مصر . ولما كان مبعث إنشاء هذه الصناعات هو المصلحة الخاصة ، فقد اندثرت بانتهاء الحملة .

وعند ما تولى محمد على حكم مصر ، وجه الصناعة وجهة تخدم أطماعه ، وكان يعتمد فى تحقيق أطماعه فى التوسع والغزو على الجيش والأسطول ، ولذلك فقد كانت معظم الصناعات التى أنشأها خاصة بإنتاج ما يلزم الجيش والأسطول من أسلحة وذخائر وملابس . وساعده على ذلك توفر المواد الأولية فى مصر خاصة بعد زراعة القطن والنيلة والكتان ، وتربية دودة القز على أوراق شجر التوت ، ووفرة رأس المال كنتيجة لسياسة الاحتكار التى انتهجها فى الزراعة والصناعة والتجارة ووفرة الأيدى العاملة مع رخص أجورها إلى حد التسخير .

وعند ما خفض الجيش ، وقضى على الإمبراطورية المصرية بمقتضى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، تدهورت معظم هذه الصناعات ، إذ لم يعد لوجودها فى نظر محمد على ما يبرره . ثم أغلق ما تبقى من مصانع فى عهد عباس وسعيد . وأفسدت الاختلاسات ، ومظاهر الإسراف الشديد ، وفساد الحكم كل محاولات إسماعيل بعد ذلك لإقامة صناعات جديدة ، أو إحياء ما اندثر منها .

وعند ما وقعت مصر بعد ذلك فى براثن الاستعمار البريطانى كان ذلك إيذاناً بالقضاء على كل محاولة للتصنيع ، فقد كان

هدف المستعمر أن يجعل من مصر مزرعة ، تنتج له المواد الخام ، وفى مقدمتها القطن ، لترتبط به إلى الأبد وتظل دائماً سوقاً رائجة لبضاعته ، التى تقوم أصلا على ما تنتجه بلادنا من خيرات .

وفى الوقت نفسه ، شجعت سلطات الاحتلال رأس المال الأجنبى ، وفتحت له أبواب البلاد على مصراعيها ، فشهدت هذه الفترة الكثير من الشركات الأجنبية التى قامت فى مصر ، بتشجيع من المستعمر ، والتى سيطرت على أهم المرافق فى البلاد مثل شركة النور ، وشركة المياه ، وشركة الترام ، وظلت الوظائف الفنية والكبرى فى هذه الشركات وقفاً على الأجانب وحدهم ، وأبعد المصريون عن التدرب فيها ، ولم يسمح لهم بالعمل إلا فى الوظائف البسيطة التى لا تمكنهم من الوقوف على أسرار العمل .

ثم قامت الحرب العالمية الأولى ، وقطعت المواصلات بين مصر ، وبين العالم الخارجى ، وأصبح من الصعب تدفق البضائع الأجنبية لإشباع حاجة جيوش الاحتلال ، فكانت هذه أول فرصة لظهور كثير من الصناعات مثل صناعة السكر والصابون والزيوت وغزل القطن ونسجه .

ثم لم تلبث أن انفجرت ثورة ١٩١٩ منادية بالاستقلال السياسى ، والاقتصادى ، وتحرير البلاد من سطوة الاستعمار التى سيطرت على كل ناحية من نواحى الحياة فى مصر . وارتفعت أصوات الشعب منادية بحق مصر فى إقامة مؤسسات مصرية ، برؤوس أموال مصرية ، ويدور العمل فيها بأيد مصرية . وكانت هذه الأصوات هى الدعامة الأولى التى ارتكز

عليها طلعت حرب حين أنشأ بنك مصر سنة ١٩٢٠ بأسهم مصرية ، وظلت شركات البنك تنمو وتتطور حتى سدت بعض حاجات الشعب ، فكان منها شركة الغزل والنسيج ، والتأمين ، والملاحة ، والطيران ، والزيوت ، والسينما . . . .

وفى سنة ١٩٣٠ خطت مصر خطوة خطيرة نحو تدعيم الصناعات المحلية ، وحمايتها من منافسة الصناعات الأجنبية بأن وضعت التعريفة الجمركية فرفعت الضرائب على الواردات التى تنتج مصر مثيلتها حتى يكون فى ذلك حماية للاقتصاد القومى .

ولكن على الرغم من كل المحاولات الصادقة التى بذلها بعض أبناء هذه الأمة المخلصين ، لتدعيم الصناعة فى مصر ، فقد كانت هذه المحاولات ، مجرد خفقات فردية إذ لم يكن للحكومات قبل ثورة ١٩٥٢ دور إيجابى فعال فى توجيه اقتصاديات البلاد . كانت أهواء الحكام ومطامعهم ، وعدم جديتهم فى تنفيذ عمل نافع ، وتكالبهم على الحكم بشتى الطرق ، من العوامل التى لم تساعد على خلق وعى اقتصادى سليم فى نفوس الشعب ، فانصرف المواطنون إلى استثمار أموالهم فى شراء الأراضى الزراعية ، أو بناء العمارات ، أو تكديسها فى البنوك والخزائن . وكانت النتيجة أن أهملت الصناعة ، فيما عدا مشروعات فردية ضعيفة ، وظلت البلاد تعتمد أساساً على ما يستورد من الخارج ، إذ لم يكن هناك ما يدفع القائمين بأمر الحكم إلى وضع سياسة صناعية سليمة تغطى حاجات البلاد ، وتمتص الأيدى العاطلة ، وتنهض بمستوى المعيشة . فكانت الصناعة فى الماضى تقوم على أسس

ارتجالية لسد الحاجات المفاجئة ، ولم تكن هناك سياسة ثابتة تتمشى مع زيادة السكان وحاجاتهم المتطورة المتزايدة .

وعلى ذلك ، فلم تكن الصناعة عنصراً يساهم مساهمة ذات بال فى الدخل القومى ، وأدت هذه السياسة الارتجالية إلى انهيار كثير من الصناعات خصوصاً تلك التى قامت دون دراسة لبرامجها ، وتفهم عميق للسوق ، ورغباتها ، بل قامت تلبية لظروف طارئة ، كالصناعات التى قامت فى أثناء الحرب ، فهذه لم تلبث أن فقدت مقومات وجودها وبقائها بعد آن وضعت الحرب أوزارها .

الفصل الثانى

نقطة الانطلاق

انبثقت الثورة من ضمير الشعب ، وقامت معبرة عن آماله فى تحقيق حياة يتخلص فيها من الظلم الاجتماعى الذى اكتوى بناره ردحاً طويلاً من الزمن ، وتوراثه أباً عن جد ، كما يتوارث غرائزه وعاداته وتقاليده ، حتى غمض عليه فهم نقطة بدايته ، وإن بدت آثاره واضحة ملموسة يعانى منها فى صمت يائس . . بدا ذلك فى التفاوت الكبير فى مستوى المعيشة بينه وبين غيره من الأقلية التى تتمتع بالنفوذ والسلطان ، وكأن الله قد خلق الأرض ، وما عليها من خيرات لتتمتع بها هذه الأقلية وحدها دون سائر خلقه ، وبدا أيضاً فى عدم تكافؤ فرص الرزق أمام المواطنين مما لم يدع فرصة لأحد من أفراد الشعب لكى يطمئن على مستقبله أو يأمن لمصير أولاده . كان المجتمع فى تلك الفترة الحالكة يمثل قاع بحر أو محيط أحالته الرياح والأعاصير إلى مكان مظلم يهدد بالخوف والقلق ، يتربص السمك الكبير فيه الفرص لينقض على السمك الصغير ويلتهمه ويشبع بتألمه شهواته ورغباته .

فكان من الطبيعى ، وقد نبعت الثورة من وجدان الشعب ، وحمل لواءها فتية من بين صفوفه ، آمنوا بربهم ، وبوطنهم ،

وعاشوا فترات الظلم وعانوا من غدر الطغاة ، وأحسوا بمصائب قومهم ، وآلامهم ، وما يجيش فى صدورهم من آمال مكبوتة لا تجد سبيلاً إلى الظهور أو التعبير .

كان من الطبيعى أن تضع الثورة فى قمة أهدافها إرساء دعائم الوطن على أسس قوية تحقق له العزة والمهابة والاحترام ، وتضع حداً للظلم الاجتماعى بشتى مظاهره، وتردع الاستغلاليين ومصاصى الدماء ، وتوفر الطمأنينة والأمان والاستقرار لأفراد الشعب الذين طالما قاسوا من مرارة اليأس والقلق والحرمان .

ولقد عملت الثورة منذ البداية على أن تحقق للشعب مستوى من العيش يليق بكرامة الإنسان ، وآمنت فيما آمنت به من وسائل النهوض بمستوى المعيشة بأن التوسع فى تصنيع البلاد من أهم الأسس التى يقوم عليها استقلال البلاد الاقتصادى ، بالإضافة إلى ما للتصنيع من دور كبير فى تحقيق التوازن بين مجالات النشاط الاقتصادى ، مما يعود بزيادة الدخل ، وتنمية الإنتاج ، ويقوى العزم على استغلال موارد البلاد ومصادر الثروة المعطلة فيها ، مثل خامات الحديد والبترول ومصادر الكهربا من مساقط المياه ، وإنشاء صناعات جديدة تطبق فيها أحدث أساليب الإنتاج .

وقد نهجت الثورة فى استغلال مصادر الثروة فى البلاد منهجاً سليماً ، يدل على بعد النظر ، والغيرة على مصلحة الوطن والمواطنين ، فلم تدع هذه الثروة الطبيعية لقمة سائغة بين يدى رأس المال الأجنبى ، وهى فى هذا قد استفادت من مآسى الاستعمار ، وسيطرته الغاشمة على الثروات الطبيعية فى الشرق

الأوسط على وجه الخصوص . فآبار البترول مثلاً التي تتدفق في أقطار الشرق الأوسط ، يعمل الاستعمار ممثلاً في الشركات الأجنبية التي تستغل هذه الآبار ، على استنفادها بطريقة تدعو إلى الدهشة وتكشف القناع عن نواياه الخبيثة . . فبينما تستنفد البئر في الولايات المتحدة الأمريكية في مدة تتراوح بين الخمسين والستين عاماً ، نجد أن الشركات الأجنبية قد رسمت خطتها على استنفاد بئر البترول في البلاد العربية في مدة لا تزيد على الخمسة والعشرين عاماً . ومن ناحية أخرى نجد أن سعر بترول الشرق الأوسط يقدر على أساس السعر السائد في شرق الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو سعر بسيط إذا قورن بسعر البترول المنتج من الجهات الأخرى ، فهذه يسعر بترولها على أساس السعر السائد في أوربا ، وهو سعر مرتفع في أغلب الأحوال .

هذا مثل من أمثلة سيطرة رأس المال الأجنبي على مصادر الثروة الطبيعية في الشرق الأوسط . وقد عملت الثورة على تلافي هذا الاستغلال منذ البداية . فعملت على أن تحقق للبلاد الاستقلال الاقتصادي حتى يتحقق للوطن الخلاص من براثن الاستعمار ، وسيطرة الإقطاع والاحتكار . وذلك بتشجيع الصناعات المحلية ، وتعهدها بالرعاية وإزالة الصعوبات والعراقيل من طريقها حتى تنمو وتزدهر . وهي قد سلكت للوصول إلى هذه الغاية سياسة مدروسة أهدت إليها الدراسة العملية المنظمة ، والبحث الدقيق في مقومات الصناعة الناجحة ، ومدى توفر

هذه المقومات فى البلاد ، وما يحتمل أن يقوم أمام الصناعات المختلفة من صعوبات ، وكيفية التغلب عليها .

تنمية الإنتاج القومى :

ولم تضع الثورة الوقت فى الكلام المعسول والخطب الرنانة ، والوعود البراقة ، بل عملت منذ البداية على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها ، وفى مقدمة هذه الأهداف تنمية الإنتاج القومى . ففى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أصدرت الحكومة المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لعام ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى على أن يكون هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ويلحق برياسة مجلس الوزراء .

ويعمل هذا المجلس على وضع برامج التنمية الاقتصادية ، وتنفيذ بعض المشروعات والمساهمة فى تكوين الشركات والإشراف على المشروعات المهمة . كما أن من سلطاته إعفاء المشروعات الجديدة الخاصة بدعم الاقتصاد القومى وتنميته وإعفائها من ضريبة الأرباح لمدة سبع سنوات ، وتخفيض رسوم الوارد على خامات الصناعة والسلع الرأسمالية ، وتنظيم استثمار رأس المال الأجنبى فى الصناعات ذات الفائدة .

ويرمى مجلس الإنتاج فى سبيل التنمية الاقتصادية إلى أربعة أغراض :

أولها : التوسع الصناعى ، وفى مقدمته توفير القوة الكهربية بالقدر الكافى للزراعة والصناعة والنقل .

وثانيها : استغلال الثروة المعدنية .
وثالث هذه الأغراض: تحسين وسائل المواصلات .
ورابعها : التوسع الزراعى .

وقد أقيمت طائفة من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمدة وصناعة تكرير البترول . وأنشئت شركة للحديد والصلب ساهمت فيها الحكومة ومجلس الإنتاج وشركة ديماج الألمانية وبعض البنوك والشركات المحلية .

ويقدر الإنتاج السنوى بنحو ٢٣٠,٠٠٠ طن من الصلب . ويقع مصنع الشركة جنوب حلوان وينقل إليه الحديد الخام من أسوان ، وقد دلت النتائج على أن نسبة الحديد فى هذا الخام تبلغ حوالى ٥٠٪ فى المتوسط ، وأن صناعة الحديد خلال الخمسين سنة القادمة تكفيها كمية الخام الموجودة .

وتدعيماً للاقتصاد القومى وجهت الثورة عناية خاصة نحو الثروة المعدنية والعمل على استغلالها ، فقام المجلس بتيسير عمليات التعدين ووضع سياسة للبحث وتحديد المناطق الغنية بالخامات المعدنية . وقد أمكن تحقيق زيادة فى إنتاج المعادن فى السنوات الأخيرة من سنة ١٩٥١ حتى الآن فى كثير من المواد الخام كالفوسفات والمنجنيز العالى والواطى ، والزئبق والزنك والرصاص والقصدير والكروم ، وغيرها من الخامات .

ومن الخدمات الصناعية التى قام بها المجلس توسيع طاقة معمل التكرير بالسويس ، وقد أصبحت محطة توليد القوة الكهربية من السد العالى قريبة الظهور . وليس من شك فى أن إنشاء

السد العالى سيساعد على تحسين الملاحة النهرية ، وقد وضع البرنامج لتنظيم الشبكة الملاحية .

ويعمل المجلس أيضاً على تحسين المرافق العامة كالتليفونات والتلغرافات والسكك الحديدية . ومن الصناعات التى يهتم بإنشائها : مصنع لإنتاج النوشادر يقوم على أساس استغلال الكهربا من خزان أسوان ، وصناعة الأدوية والعقاقير الطبية . والبطاريات الكهربية ، وإطارات السيارات ، وصناعة الجوت ، وصناعة القطن والحرير الصناعى ، وحفظ الأغذية .

المؤسسة الاقتصادية :

أنشئت بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ، وحددت اختصاصاتها فيما يلى :

أولاً : تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط الصناعى والزراعى والتجارى .

ثانياً : استثمار الأموال فى الشركات والمؤسسات العامة .

ثالثاً : الإشراف على المؤسسات العامة وتوجيهها بما يحقق صالح الاقتصاد القومى . وتنظيم المشاركة بين الحكومة والهيئات العامة والخاصة .

وتستطيع المؤسسة الاقتصادية أن تنشئ شركات أو منشئات تنفرد بها وحدها أو يشترك معها آخرون . ولها حق زيادة الأموال المستثمرة أو إنقاصها وعقد القروض مع الحكومة والمصارف ، أو الحكومات والهيئات الأجنبية ، وإصدار السندات .

وتقوم المؤسسة بالنيابة عن الدولة فى إدارة وتنظيم بعض المشروعات والاستثمار وتولى شئون ما تملكه الحكومة من أسهم فى الشركات الخاصة .

وقد أنشأت عدداً من الشركات الجديدة أو ساهمت فيها ومعظمها من شركات التعدين والصناعة ، وهى تعمل على تدعيم حركة التصنيع وتنسيق مختلف فروع القطاع الصناعى بما يكفل التوازن فى نموها .

الصناعة وتنمية الاقتصاد :

ليس من شك فى أن تزايد عدد السكان الملحوظ فى بلادنا ، فضلا عن المطامع الأجنبية وقيود التعريفة الجمركية ، كانت كلها من العوامل التى تشكل خطراً كبيراً على كياننا الاقتصادى مما أدى إلى إضعاف الإنتاج القومى وإلى الحد من تطوره .

فالاقتصاد فى الإقليم الجنوبى كان يرتكز على الزراعة وحدها ، لخلو البلاد من سياسة صناعية محددة تؤدى إلى نمو الدخل القومى . وقد ظلت البلاد تعتمد على استيراد المنتجات الصناعية من الأسواق الخارجية بالعملات الأجنبية ، وعلى الرغم من ظهور بعض الصناعات الجديدة ، إلا أنها لم تتمكن من الصمود أمام المنافسة الأجنبية .

وكان من نتيجة ذلك ما بدا منذ سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٥٢ من العجز فى الميزان التجارى ، وما لوحظ من العجز فى ميزانية الدولة نتيجة لركود التنمية الصناعية والزيادة المستمرة فى عدد

السكان والإسراف فى المصروفات .

وقد عملت الثورة منذ قيامها على تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات . وقد كانت ميزانية الدولة سنة ١٩٥٦ — ١٩٥٧ صورة صادقة تنطق بالدلالة على زيادة الإنتاج ، بعد أن نهجت الثورة منهجاً أدى إلى التغلب على الأخطاء الجسيمة التى شابت النشاط الصناعى فى الماضى ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — اتجاه الكثير من الصناعات فى اتجاهات خاطئة بإغفال المقاييس الاقتصادية الأساسية كالتعرف على الميزة الصناعية للمادة الخام ، وكيفية الحصول عليها . فالقطن المصرى مثلاً لم يكن يستخدم فى المنسوجات الرفيعة مما أدى إلى تقهقر الصناعات المحلية ، وعدم صمودها أمام المنافسة التى تحمل لواءها الصناعات التى تستخدم أقطاناً أقل مرتبة من القطن المصرى الذى كان يقصر اهتمامه على المنسوجات السميكة .

٢ — قصور العقلية الصناعية وإهمالها الوسائل الفنية الصحيحة مما أدى إلى سوء الإنتاج ، وارتفاع التكاليف ، فلم يقدر النجاح للكثير من المشروعات ؛ بل إنه كان مدعاة لتخلف رؤوس الأموال فى الميدان الصناعى وعدم تحقيق الفوائد من الاستثمار الصناعى .

٣ — إهمال التدريب المهنى وانحطاط مستوى المعرفة الفنية ، فلم يكن العامل المصرى فى موقف يمكنه من مسايرة إنتاج العامل فى البلاد الأخرى .

٤ — عدم دراسة السوق ومتابعة مطالبه ، فكان تخطيط الصناعة ونموها مبنياً على الأحوال الطارئة مما أدى إلى انهيار

الصناعات ، ولدينا مثلاً صارخاً ما أصاب مصانع الغزل الصغيرة وبعض الصناعات المعدنية من التدهور فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وتدل هذه العوامل دلالة قاطعة على أن الصناعات الاستخراجية والتحويلية فى سنة ١٩٥٢ لم تكن تتجاوز ما ساهمت به فى الدخل القومى إلا بنسبة ضئيلة بلغت ١٠٪ ؛ مما نلمس معه ضعف النشاط الصناعى ، مع أن البلاد كانت فى حاجة إلى مضاعفة الجهود لرفع مستوى المعيشة .

لذلك فقد رأت حكومة الثورة فى كل الخطوات التى خطتها لتصنيع البلاد وتنمية الإنتاج ، أن من الأهمية بمكان محو هذه الصعوبات التى طالما اعترضت سبيل الصناعات فى الماضى ، والعمل على تخليصها من الركود وعدم الاستقرار متمشية مع الأساسين التاليين :

١ — إمكانيات الصناعة على أساس الدراسة العلمية والبحوث الكاملة والانتفاع بهذه الإمكانيات .

٢ — توفير المواد الأولية والقوى المحركة ، والأيدى العاملة بغية استغلال موارد الثروة الطبيعية والبشرية فى البلاد .

الفصل الثالث

التقدم الصناعى منذ قيام الثورة

حققت الثورة المشروعات الكهربية الضخمة ، وأنشأت الصناعات الأساسية الضخمة كالحديد والصلب ، وأخذت تبحث عن المعادن والخامات المعدنية .

وقد أخذت الصناعة تسد حاجات البلاد ، فتم إنتاج البطاريات السائلة والجافة والزجاج الإنجليزى والمتعادل ، وإطارات السيارات ، وألواح الحديد ، وعربات البضاعة ، والبايات والفرامل وعدادات الكهربا وأفران وأسطوانات وأوعية البوتاجاز ، وأقلام الرصاص ، والمحولات الكهربية ، وأجهزة التبريد والترطيب ، وأجهزة الراديو والترانزستور والأغذية المحفوظة والجميرى المجمد ، والبلح المجفف .

ويجرى العمل بنشاط زائد فى استغلال البترول من الآبار .

وخطت الصناعة خطوات كبيرة نحو إنتاج السيارات وأجهزة التليفزيون .

واحتفلت الجمهورية العربية المتحدة أخيراً بحدث كبير فى مجال الصناعة بتدشين أول عابرة محيطات عربية صنعت بأيد عربية مما سنفرد له مكاناً فى نهاية هذا الفصل .

وكان لما أصدرته الدولة من تشريعات فى شأن التنظيم

الصناعى آثاراً طيبة فى الميدان الصناعى إذ تمكنت بفضل هذه التشريعات من بناء مشروع صناعى متكامل يشتمل على أكثر من ٢٥٠ صناعة من الصناعات التحويلية الأساسية ، وصناعات التعدين والأبحاث الجيولوجية وشئون البترول وغيرها مما يزيد فى الدخل القومى ، ويهيئ العيش لأكثر من ثلاثة ملايين ونصف من المواطنين ممن امتصتهم هذه الصناعات ، ويحفظ للبلاد رصيداً من العملات الأجنبية .

وقد وضع للصناعة مشروع السنوات الخمس فى سنة ١٩٥٧ ، وأخذت الثورة فى تنفيذه فى إقليمى الجمهورية . وكانت الخطوة الأولى هى إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى لرفع قيمة الإنتاج الصناعى .

وقد كان الدخل القومى فى العشرين سنة الماضية ثابتاً لا يزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه ، لاعتماد مصر على الزراعة وحدها . وتبعاً للسياسة الصناعية الرشيدة التى أخذت الثورة على عاتقها إرساء أسسها ، فقد بلغ الدخل القومى فى سنة ١٩٥٦ نحو ١٢٩٤ مليون جنيه ، بلغ نصيب الصناعة منه ٣١٢ مليون جنيه ، ووضعت الخطة ليتضاعف هذا الدخل فى عشر سنوات على مرحلتين :

١ — ففى المرحلة الأولى من يوليو ١٩٦٠ إلى يوليو ١٩٦٥ يزيد الدخل بنسبة ٤٠٪ عن مستواه فى سنة ١٩٥٩ أى بزيادة قدرها ٥٢٠ مليون جنيه .

٢ — وفى الخمس سنوات التالية وهى المرحلة الثانية يتضاعف دخل سنة ١٩٥٩ .

وتسير خطة مضاعفة الدخل القومى فى البلاد ، مع الزيادة التى يتعرض لها السكان فى نهاية العشر سنوات المحددة لها . وقد وضعت فى سبيل تحقيق هذه الخطة سياسة اقتصادية يتحقق معها التوازن بين الدخل وبين عدد الأفراد . فعدد السكان يزداد على مر السنين ولو ظل الدخل القومى ، وهو مجموع دخل السكان ، ثابتاً ، فإن البلاد تتعرض للوقوع فى الكوارث والأزمات الاقتصادية .

ولما كان التنظيم الصناعى الذى استنته الثورة يهدف إلى تقويم الصناعة فى البلاد على أساس نظام المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى بغية القضاء على الاحتكار ، وسيطرة رأس المال ، فقد اتجه تشريع الثورة إلى أن تساهم الدولة فى الصناعات الجديدة ، وأن تمتلك الصناعات التى طبقت عليها قوانين التمصير ، وهى الصناعات الأساسية التى كانت مملوكة لدول أجنبية كإنجلترا وفرنسا .

ومن ناحية أخرى نجد أنه لما كان من العسير على رؤوس الأموال الخاصة أن تقوم وحدها بالصناعات الكبيرة لما تتطلبه من أموال ضخمة وضمانات لإقامتها على وجه السرعة دون نظر للربح المرتفع السريع الذى تتوخاه عادة رؤوس الأموال الخاصة ، فقد رأت حكومة الثورة أن يتدخل رأس المال العام لوقاية هذه الصناعات ، ولذلك أقامت الثورة خطة التنمية على أساس

العدالة الاجتماعية ، فلم تقتصر أهدافها على مضاعفة الدخل القومى فحسب ، بل إنها هدفت علاوة على ذلك إلى تحقيق التنمية الاجتماعية التى يجب أن تصحب التنمية الاقتصادية لتوخى العدالة فى توزيع الدخل الناتج منها توزيعاً عادلاً كاملاً .

حقيقة أن التصنيع عملية طويلة معقدة تحتاج إلى مدة بعيدة المدى ، والصناعات التى نجحت فى البلاد الأخرى لم تنشأ طفرة واحدة ، بل كان نجاحها مرهوناً بالوقت وبالنمو والتطور ، لذلك كان دور حكومة الثورة فى توجيه مشروعات التنمية الاقتصادية مرتكزاً على معاونة روح الابتكار الفردى بإعداد البيئة الصالحة لها . كما عنيت بالإحاطة بما قد ينتاب هذه التنمية من مخاطر نظراً إلى أن تقلبات السوق والتقلبات السياسية فى البلاد المجاورة قد تحمل فى طياتها انتعاشاً ، أو ينتابها الانتكاس ، مما قد يؤدى فى أغلب الأحيان إلى اختفاء صناعة ناجحة اختفاء كلياً . فالمشروعات الكبيرة غالباً ما تنتكس إذا قامت على فكرة بعيدة عن التكيف بالمطالب الاقتصادية الفعلية التى تتغير من وقت لآخر .

التدريب من أجل مستويات أعلى:

وقد رأت حكومة الثورة من أجل تحقيق التقدم المنشود ألا تغفل عوامل الحالة النفسية العامة التى تقوى روح الابتكار والاستثمار وأن تعنى عناية فائقة بتدريب العمال تدريباً صحيحاً . وقد شمل هذا التدريب مشروعات التنمية الصناعية فى كل

القطاعات فلم يقتصر على القطاع المدنى وحده ، بل امتد أثره إلى القطاع الحربى ، فأنشأت القوات المسلحة مراكز للتدريب المهنى للدراسة والتعليم وفق أحدث أساليب الخبرة التدريبية فى كل من القطاعين العسكرى والمدنى للوفاء باحتياجات الدفاع والتصنيع .

وقد استطاعت المصانع الحربية بفضل الجهود الصادقة أن تنتج الأسلحة الخفيفة والثقيلة ، والعربات المدرعة والطائرات ذات المحركات ، وطائرات التدريب النفاثة . وساهمت كذلك فى الإنتاج المدنى ، كصناعة محركات الديزل لاستخدامها فى الأغراض الصناعية المختلفة ، وفى محطات توليد القوى ، والنقل البرى والبحرى.

ومن الأحداث الهامة التى تسجل للعالم العربى فخراً كبيراً إنشاء الترسانة البحرية التى تعد الدعامة الكبرى لإنشاء أسطول عربى ضخم .

وقد تجلت آيات النجاح فى تدعيم الصناعة فيما بدا واضحاً من زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للمعرض الصناعى الذى أقيم أخيراً بالقاهرة ، فقد حث سيادته المواطنين على ضرورة توفر روح الابتكار اليقظة المتحفزة للمحافظة على حياة المشروعات الصناعية ، والعمل على التوسع فيها ، ذلك أن سرعة التقدم الفنى فى الوقت الحاضر قد دعت الرئيس أثناء تجواله الذى استمر فيه اثنتى عشرة ساعة منقباً فى المعرض إلى التصريح بضرورة الاهتمام بالبحوث فى الصناعة الحديثة ، والإنفاق عليها جهد الطاقة . ذلك أن المصنع الذى يشتمل على المعدات

الحديثة لو أغفل التطورات المستمرة لعرض نفسه لأن يدخل فى عداد المصانع العتيقة ، فالتقاليد وحده لا يكفى ، بل الواجب علينا — كما أشار الرئيس — أن نتعلم من تجاربنا وأن نعمل على الاستفادة من المعلومات الفنية الأجنبية على ضوء ظروفنا الخاصة . فليس يكفى فى التصنيع كما استطرد الرئيس أن نشترى المصانع والآلات من الخارج ، بل لابد لنا أن نصنع هذه المصانع والآلات فى بلادنا وأن نبتكرها ، وذلك لا يأتى إلا إذا تعاوننا وتضامنا جميعاً ، وتعلم أبناؤنا الاعتماد على النفس ، وتحلوا فوق ذلك بالخلق الكريم والعمل والابتكار .

التشريعات الصناعية :

ولما كانت وجوه الضعف لاتوجد فى تكوين المصانع وفى وسائل تنظيمها فحسب . بل إنها قد توجد فى الجو التشريعى والإدارى الذى تتنفس فيه الصناعة ، كما قد توجد فى التعليم الفنى الصناعى ، وفى ظروف الائتمان وفى الأنظمة الخاصة بالضرائب ، من ناحية طريقة وضعها وتقديرها وجبايتها . لذلك فقد كان من خير ما عملته الثورة فى سبيل التصنيع أنها عملت بالتشريع على تركيز كافة الشئون المتاعقة بالصناعة فى جهاز حكومى واحد بعد ما لمسته من الصعوبات الإدارية الصادرة من شتى المصالح الحكومية التى يدعى كل منها لنفسه نصيباً فى رفع نشاط المؤسسات الصناعية . فأصدرت الثورة عدة تشريعات تباعاً فى السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ،

١٩٥٤ ، ١٩٥٧ . وفى سنة ١٩٥٨ أصدرت القانون رقم ٢١ فى ٢٨ أبريل الذى أريد به أن تقوم الصناعة على أسس صالحة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ – التوجيه فى الإنتاج الصناعى الاستغلالى لسد حاجات البلاد فى الاستهلاك أو فى التصدير . ولهذا الغرض أنشئت الجمعيات التعاونية الصناعية للتمويل وتوفير المواد الخام وتصريف المنتجات فى الأسواق المحلية والخارجية .

٢ – التنسيق فى التعليم الهندسى والصناعى .

٣ – التدريب الصناعى العملى .

٤ – الاتجاه نحو الرقابة المقترنة بالمعاونة والتشجيع .

ومن الأسس الصالحة التى عملت الثورة على إقامتها لإنجاح الصناعة إصدارها التشريعات المختلفة فى المسائل الآتية :

ا – الحماية الجمركية ، ولذلك فقد تم وضع مشروع للتعريفة الجمركية ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية يهدف إلى توفير العدالة الضريبية وتبسيط الإجراءات عن طريق توحيد الرسوم وتشجيع التصنيع بإعفاء المواد الخام وأجزاء الآلات من الرسوم .

(ب) منح الإعانات المالية .

(حـ) توفير السلف الصناعية .

(د) ضمان القروض المالية .

(هـ) منح الأراضى الحكومية للمصانع بأثمان بسيطة .

(و) المساعدة على التصدير وتخفيض أجور نقل الخامات .

الإتفاقات الصناعية :

ونجد من ناحية أخرى أن الاتفاقات الصناعية التى عقدتها الجمهورية العربية المتحدة مع بعض الدول قد حققت من النجاح ما يبشر بالخير العميم والفوائد والمزايا للبلاد ، كالاتفاق الروسى والألمانى واليابانى وغيرها ، والتى بلغ مجموعها ١٦٤,٨ مليون جنيه استخدمت جميعها فى الإسراع فى تنفيذ البرنامج الصناعى - فرأينا الإنتاج الصناعى فى الإقليم الجنوبى يزداد منذ قيام الثورة فى سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٩ بمقدار ٨٠٪ فى الصناعات التحويلية و ٥٠٪ فى التعدين و ١٠٠٪

الطاقة الكهربية - كما زاد الغزل بمقدار ٧١٪ والسماد الأزوتى ١٣٥٪ ، والأسمنت ٥٦٪ والسكر ٧٠٪ والورق ١٤١٪ والبترول الخام ٤٨٪ - وهذا كله علاوة على إنتاج السلع التى لم تكن تنتج بالبلاد من قبل .

مشروعات الصناعة فى الإقليم الشمالى :

أخذت مشاريع الصناعة فى الإقليم الشمالى تنمو وتتقدم وساهمت الصناعة فى الدخل القومى مما أدى إلى تنويع الإنتاج وتأمين حاجات الإقليم من السلع الإستهلاكية والتصديرية .

ويشمل برنامج الاستثمار على ٥٠٩ مليون ليرة أى حوالى ١٨,٧٪ للصناعة من مجموع موارد التنمية . وسيتوفر العمل نتيجة للمشروعات الصناعية لما لا يقل عن ٢٥ ألف عامل ،

كما سينشأ عشرة مصانع للمواد الغذائية و ١٢ مصنعاً لمختلف الصناعات الكيماوية ، وقد بدئ كذلك فى استثمار حقول البترول .

● فالتنمية الصناعية التى أقامتها الجمهورية العربية المتحدة على أساس الاشتراكية التعاونية لاتقف عند حد إقامة المشروعات والصناعات الجديدة لمواجهة حاجات المجتمع ، بل إنها ستكون فوق ذلك مشبعة بالعدالة الاجتماعية ، يبدو ذلك فى الحيلولة دون سيطرة رأس المال على الحكم ، وفى مضاعفة القدرة على الاستثمار ، ورفع مستوى المعيشة ، وإتاحة الفرصة للعمل فى القطاع الصناعى بزيادة دخل العاملين فيه وتهيئة العدالة الاجتماعية للمواطنين .

وهكذا تسير الجمهورية العربية المتحدة سيراً حثيثاً فى طريق التصنيع وتبنى المجتمع الجديد الذى يرتفع فيه مستوى المعيشة ويزداد الدخل القومى وتتحقق فيه للمواطنين جميعاً الحياة الحرة الكريمة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر الذى يدعوهم ، ويحثهم دائماً على العمل الجدى لكى تنجح خطتنا فى تنمية الثروة ومضاعفة الدخل القومى ، ولكى تنجح خطتنا فى التصنيع وتؤتى ثمارها فى القريب العاجل بإذن الله .

الدفع الثورى وسمات المجتمع الصناعى :

لا شك فى أن المجتمع العربى الجديد يسير الآن على الطريق السليم نحو الرقى والرخاء والمنعة والعزة. وهو فى واقع الأمر طريق

طويل ولكنه فى الوقت نفسه طريق عزيز عظيم كلما أسرعنا الخطى فيه منحنا المزيد من القوة والتأييد .

لقد أصبح للمواطن العربى بعد الثورة وجدان اقتصادى يحفزه إلى القيام بواجباته الوطنية لمضاعفة ثروة بلاده ورفاهيتها ويدفعه إلى تحقيق المشروعات القومية التى تحفظ الثروة بين الأيادى الوطنية .

ومما صاحب الثورة أغراض إصلاحية أثمرت ثمرات يانعة فى ميدان الاقتصاد والاجتماع وفى الميادين الأخرى ، وحسبنا أن نعرف أن حركتنا التى قامت فى سنة ١٩٥٢ لم تتجه إلى إعلاء مكانتنا فى الميدان السياسى فحسب ، بل اتجهت أيضاً إلى الصناعة وتنمية الإنتاج القومى . . .

فى يونيه سنة ١٩٦٠ حلقت أول طائرة نفاثة عربية صنعتها البلاد .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى ذكرى عيد النصر قام الرئيس جمال عبد الناصر بتدشين « الحرية » أول سفينة عربية صنعت بأيد عربية فى مصانع القناة ، وأرسى الحجر الأساسى للحوض العائم والترسانة البحرية التى تعتبر أكبر ترسانة بحرية فى الشرق الأوسط وكذلك مشروع توسيع ميناء بور سعيد .

كما افتتح الرئيس عدة منشئات صناعية منها مصانع غزل الصوف والتريكو والأغطية السميكة وشباك الصيد والمعهد الصناعى ؛ ويسير العمل لصنع الأسطول التجارى فى البلاد .

والباخرة « الحرية » التى تبلغ قوة آلاتها ١٥٠٠ حصان

وسرعتها ١١,٥٠ عقدة « وأى مركب من نوعها لا تزيد سرعته عن ١٤ عقدة » تعتبر من بواخر البضاعة. وتستطيع السفر إلى جميع أنحاء العالم وأعالى البحار فحمولتها الصافية ٣٢٠٠ طن وطولها ٧٨,٧٠ متراً وعرضها ١٣ متراً وغاطسها وهى مشحونة ٦,٣٠ متر — وتشتمل الباخرة على عنبرين ويتطلب العمل فيها ثلاثون عاملا — وهى تمتاز بسرعة الشحن والتفريغ

— ولما كانت التجارة طابعها السرعة فقد جهزت الباخرة بأحدث التجهيزات. فمن أوناش ضخمة سريعة تبلغ الثمانية . إلى أوناش صغيرة مما يبلغ حمولته الخمسة عشر طناً .

لقد كان للبعثات العلمية التى أوفدتها الدولة والحقت بها عدداً كبيراً من العمال الفنيين للتدريب على كيفية تركيب وتجميع أجزاء السفن، أكبر الأثر فى الوقوف على أحدث الوسائل العلمية فى بناء السفن. فأصبح فى وسع الجمهورية العربية الآن بناء السفن فى داخل البلاد. فهى بعد إنزال الباخرة « الحرية » إلى البحر تسير فى هذا المضمار على بناء بواخر أخرى حمولتها ٦٠٠٠ طن و ١٠٠٠٠ طن إلى ١٩٠٠٠ طن إلى كافة الأحجام المتوسطة وغيرها .

الباب الثالث

العمل والعمال

تمهيـــد :

انتشرت المخترعات الحديثة فى أوربا فى مطلع القرن التاسع عشر . وتقدمت وسائل الإنتاج تقدماً كبيراً ، وهاجر الكثيرون من سكان الريف إلى المدن الصناعية ليعملوا فى مصانعها بعد أن تركوا قراهم وجذبتهم المدينة ببريقها ، وإمكانياتها التى لم يلمسوا مثلها فى بيئتهم الأولى .

واستغل أصحاب المصانع إقبال العمال المتزايد على العمل الجديد ، فأرهقوهم بالعمل وقتروا عليهم فى الأجر ، فكان على العامل أن يعمل من السادسة صباحاً إلى الحادية عشرة مساء نظير أجر لا يزيد عن اثنى عشر شلناً فى الأسبوع . وتوسع أصحاب العمل فى تشغيل الأطفال والنساء ، لرخص أجورهم ، وكلفوهم بأعمال لا تتناسب مع قدراتهم ، فكان الأطفال الذين لا تتعدى أعمارهم الخامسة يعملون فى المناجم الرطبة ، وكانت

النساء يعملن أحياناً فى جر العربات المملوءة بالفحم .

كل ذلك تحت ظروف أشد ما تكون قسوة ، وفى أماكن لم تراع فيها قواعد الصحة . حتى تفشت الأمراض بين العمال ، وانحط مستوى الأخلاق ، وتكدست المدن الصناعية بهم ، وعجزت المساكن عن إيوائهم ، حتى اضطر أغلبهم إلى التجمع أكثر من أسرة فى حجرة أو حجرتين . كل ذلك ، وليس هناك من يهتم بهم أو يعمل على تحسين حالهم أو رفع شيء من المظالم التى يعانون منها .

وقد صاحب الوضع الجديد تغير جوهرى فى نظام المجتمع ، فظهرت طبقة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال الذين استطاعوا أن يكونوا ثروات عن طريق الصناعة ، وأخذت هذه الطبقة المركز الممتاز الذى كانت طبقة الأشراف تحتله فى العصور الوسطى . وإلى جانب هذه الطبقة المترفة كان هناك طبقة العمال الذين لا يملكون سوى أجورهم الزهيدة فى وقت ارتفعت فيه الأسعار ، وكثرت مسئوليات الحياة .

وكان لا بد مما ليس هناك بد من وقوعه ، فبدأت مظاهر الشقاق والنزاع تأخذ طريقها بين العمال وصاحب العمل . وآمن الكثيرون من المفكرين والمصلحين بحقوق العمال ، وساندهم فى ذلك بعض أصحاب المصانع ممن لم يطمس التكالب على جمع المال معالم الرحمة من قلوبهم ، وكان من نتيجة هذه الحملة أن أصدر البرلمان الإنجليزى فى سنة ١٨١٩ قانوناً يعترف بنصيب العمال فى جزء من أرباح المصنع . ويعتبر هذا القانون

أول تدخل من جهة الدولة لتنظيم العلاقة بين العمال وصاحب العمل .

وبمضي الأيام ، أحس العمال أن سبب ما يلحقهم من غبن هو عزلتهم ، وعدم توحيد كلمتهم مما لم يدع مجالاً لرفع صوتهم ، وجعلهم أمام أصحاب العمل مجرد أفراد لا حول لهم ولا قوة مما سهل عليهم إيقاع الظلم بهم ، وسلبهم حقوقهم . وكان هذا الإدراك هو نقطة البداية فى تكوين النوادى والنقابات العمالية التى كان لها دور كبير فى جمع العمال تحت أهداف مشتركة ، وجعلهم قوة لها اعتبارها عند أصحاب العمل ، بعد أن كانوا مفرقين لا يجمعهم إلا الإحساس المشترك بالظلم والضعة ، فجاءت هذه النقابات لتترجم هذا الإحساس إلى مطالب وقرارات استمدت قوتها وتأثيرها من قوة الاتحاد .

وفى سنة ١٨٦٤ تكونت رابطة العمال الدولية ، وانضم إليها العمال فى إنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وهولندة وسويسرا . وكانت تهدف إلى إيجاد رابطة قوية بين العمال فى جميع أنحاء العالم تساعد على مقاومة ما يلحق بهم من ظلم بطريقة دولية مشتركة . وقد تعرضت هذه الرابطة للكثير من العقبات والصعوبات التى بذرها فى طريقها أصحاب العمل فى جميع الدول المشتركة فيها .

ثم بدأ العمال يتدخلون فى النواحى السياسية كوسيلة من وسائل اكتساب القوة وتوطيد المركز . وفى سنة ١٨٩٣ تكون فى إنجلترا أول حزب نبع من بين العمال ، معبراً عن مصالحهم .

وكان رئيس هذا الحزب عاملا من عمال المناجم اسمه « كيير هاردى » . وأصبح للعمال نواب فى مجلس العموم البريطانى يرفعون صوتهم عالياً ، ويعبرون عن مشاكلهم ، ويدفعون عنهم كل ضرر . وفى سنة ١٩٢٤ تولى « مكدونالد » زعيم حزب العمال رئاسة الوزارة البريطانية . وصاحب هذا التطور الخطير فى مركز العمال فى إنجلترا تقدم كبير فى مركزهم فى البلاد الأوربية الأخرى ، فكثرت المصانع التعاونية التى يشارك العمال فيها أصحاب رؤوس الأموال فى الأرباح . وحددت ساعات العمل والأجور بما يحقق الفائدة المشتركة بين كلا الطرفين على أساس من التفاهم والتقدير . وأخذت الكثير من المؤسسات الصناعية على عاتقها توفير الكثير من الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية للعمال مما زاد فى قدرتهم الإنتاجية وأحاطتهم بمصادر الطمأنينة والاستقرار .

وقد قامت « هيئة العمل الدولى » لتحقق نوعاً من التفاهم العالمى بين المنظمات العمالية فى جميع أنحاء العالم .

تشريعات العمل فى الجمهورية العربية المتحدة :

لم يحظ العمال فى الإقليم المصرى قبل الثورة بتشريعات ذات نتائج عملية فى محيط عملهم ، فإن أغلب هذه التشريعات كان متأثراً بعوامل النفوذ والسيطرة والاستغلال . وكان هناك أكثر من عائق يقف دون تنفيذ أى تشريع يهدف إلى إصلاح حال العامل أو رد الظلم عنه . وأول هذه العوائق سيطرة رأس المال

الفردى على الاقتصاد .

وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن هذه الحقيقة بقوله :

« هل ترفرف الرفاهية على المجتمع إذا كانت هناك أقلية تستعبد الأكثرية ؟ قطعا لا . . لأننا كنا فى الماضى نعانى من سيطرة الأقلية المنتفعة على الأغلبية .. هل إذا كان الاستغلال هو العامل الأساسى فى التعامل ، يكون هناك مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ؟ لا يمكن ذلك قطعاً إذا كان هناك استغلال بأى وسيلة من الوسائل — استغلال للإنسان أو استغلال للفرصة ، أو استغلال اجتماعى ، أو استغلال سياسى أو استغلال اقتصادى. هل يمكن إذا استمر الظلم الاجتماعى أن يتحقق المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية ؟ . . أو إذا سيطرت الانتهازية أو الرجعية أو الرغبة فى الانتفاع ؟ . . .

كلنا نعرف أن الوطنية كانت باستمرار لا تسير أو تتمشى مع الانتهازية ولا مع الاستغلال أو الرجعية . لأن الرجعية تعتبر الوطنية أول أعدائها . وليس لدى الرجعية والاستغلال والانتهازية مانع من أن تتفق مع الاستعمار على أن يبقى ويسيطر حتى يحقق لها مصالحها . إذن لكى نحقق مجتمعاً ترفرف عليه الرفاهية يجب أن نقضى على استغلال الأقلية بالأغلبية ، ونقضى على استغلال الفرصة بأى وسيلة ، واستغلال الإنسان بأى وسيلة ، ونقضى على أى سيطرة مستغلة من الداخل ونقضى على أى طبقة تنتهز الفرصة لتنتفع منفعة شخصية ، وباستمرار من حركة لحركة نقوم عيوبنا ونراجع ما حدث لنا

فى المرحلة السابقة ، ونصلح ونقوم من أنفسنا حتى ننتقل إلى المرحلة الأخرى . نقضى على الرجعية ولا نسمح لها بفرصة ، وبهذا نكون قد تخلصنا من المجتمع الانتهازى وسعينا لإقامة مجتمع يهدف إلى التعاون ، مجتمع ضد الاستغلال ، مجتمع يعمل من أجل العمل ومن أجل الإنتاج . »

● وعندما قامت الثورة فى يوليو ١٩٥٢ ، كان من أهم أهدافها الاهتمام بالشئون العمالية ، وتوجيه جميع القوى والجهود إلى ما فيه الصالح العام . والعمل على بناء مجتمع جديد تسوده الرفاهية بعد أن تخلص من الإقطـاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . وقد كان عدد قوانين العمل النافذة فى الإقليم المصرى حتى عام ١٩٥٩ ستة عشر قانوناً ، يرجع بعضها إلى عام ١٩٣٣ . ولما أعلنت وحدة الجمهورية العربية المتحدة فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٨ أصبح من الضرورى توحيد التشريعات فى الإقليمين بصفة عامة وقوانين العمل والقوانين الاجتماعية بصفة خاصة ، فتم توحيد التعاون وقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ولم يبق سوى تشريعات العمل والعمال ، والتأمينات الاجتماعية . وقد تم توحيد قوانين شئون العمل والعمال بمقتضى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واشترك فى إعداده مندوبون من الإقليمين المصرى والسورى ، وقام هذا القانون على أغلب الأسس والأحكام التى تضمنتها تشريعات العمل المعمول بها فى الإقليمين بصفة عامة ، كما قام على الأسس التالية بصفة خاصة :

١ ـــ تكافؤ ظروف العمل بالنسبة لعمال الصناعة أو المهنة

الواحدة فى الإقليمين ــ وهذا التكافؤ مبدأ مقرر لا غنى عنه لما فيه من تحقيق للعدالة والمساواة بين أبناء الدولة الواحدة .

٢ ــ الاحتفاظ بحقوق العمال المكتسبة التى كفلتها لهم تشريعات العمل فى أى من الإقليمين إلا ما يكفل فى جملته مزايا أفضل .

٣ ــ مراعاة المستويات التى أوصت بها لجنة توحيد تشريعات العمل فى الدول العربية التى شكلتها الأمانة العامة للجامعة العربية عام ١٩٥٥ . وكذلك مبادئ اتفاقيات العمل الدولية التى أقرتها مؤتمرات العمل فى دورات انعقادها المختلفة .

ويقع القانون فى ٢٤٦ مادة تضمها ثمانية أبواب :

الباب الأول : وهو باب تمهيدى يتضمن :

● الفصل الأول : تعريف العامل وصاحب العمل والأجر .

● الفصل الثانى : ويتضمن عدة أحكام عامة استحدثت نص عدم سريان أحكام القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية . ويكون تطبيقه على هذه الفئات كلها أو بعضها تدريجاً فى حدود الامتيازات والحقوق المختلفة بالنسبة للمناطق والأقاليم والقطاعات التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما عرضه وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الخزانة .

وطبيعى أنه سيراعى عند سريان أحكام القانون على هذه

الطوائف عدم الإخلال بالامتيازات والحقوق الأفضل لصالحهم.

● الفصل الثالث : وهو خاص بتشغيل العاطلين ، واستحدث فيه إجازة تشكيل لجان استشارية لمعاونة مكاتب التوظيف والتخديم فى تأدية رسالتها. الأمر الذى يتيح لممثلى العمال وأصحاب الأعمال فرصة الاشتراك فى رسم وتنفيذ سياسات التخديم .

كما خولت المادة ٢١ لوزير الشئون الاجتماعية والعمل أن يلزم أصحاب الأعمال باستخدام العمال وفقاً لتواريخ قيدهم فى مكاتب التوظيف والتخديم . وذلك فى بعض الصناعات أو الأعمال أو الوحدات الإدارية وطبقاً للشروط والأوضاع التى يحددها بقرار منه ، وذلك تنفيذاً لمبدأ تكافؤ الفرص .

ولما كانت التجربة قد أثبتت أن نظام تشغيل العمال عن طريق متعهدى توريد العمال نظام تقتضى المصلحة العامة الحد منه بتشغيل العمال عن طريق مكاتب التوظيف والتخديم ، وحتى لا يكون تشغيلهم عن طريق متعهدى توريد العمال فيه تفويت لحقوقهم التى يجب أن يتساووا فيها مع بقية العمال ، فقد نصت المادة ٢٢ على قصر حق صاحب العمل على أن يعهد إلى متعهد بتوريد عمال له فى الجهات التى لا تسرى عليها أحكام الفصل الثالث .

● الفصل الرابع : وهو خاص بالتأهيل المهنى للعاجزين عن العمل وتخديمهم — وقد امتد سريان أحكام هذا الفصل على الإقليم الشمالى .

● الفصل الخامس : وهو ينظم عمل الأجانب ، ويلاحظ أنه فصل مستحدث فى الإقليم المصرى . فحذرت المادة ٣٥ على الأجنبي أن يزاول عملاً إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وأن يكون مصرحاً له بالإقامة وبشرط المعاملة مع الدولة التى ينتمى إليها الأجنبى بالمثل وفى حدود هذه المعاملة . وخولت المادة ٣٦ لوزير الشئون الاجتماعية والعمل بيان الشروط العامة للتراخيص والبيانات التى يتضمنها الترخيص والرسوم التى تحصل عليه ، وكذلك حالات الإعفاء من شرط الحصول على ذلك الترخيص .

الباب الثانى : وهو خاص بالتدرج والتدريب المهنى والعقود الواردة فى العمل. وينظم الفصل الأول فيه التدرج والتدريب المهنى ، وهو اتجاه مستحدث فى الإقليم المصرى على غرار ما هو معمول به فى الإقليم الشمالى . وتكفل أحكامه حماية الراغبين فى تعلم مهنة أو صناعة ، وتنظيم تدريبهم بما يحفظ حقوق كل من الطرفين ويتلاءم مع مصلحة الاقتصاد القومى بوجه عام . فعرفت المادة ٣٧ العامل المتدرج بأنه كل من يتعاقد مع صاحب العمل للعمل لديه بقصد تعلم مهنة أو صناعة .

وأوجبت المادة ٣٨ أن يكون عقد عمل المتدرج بالكتابة تحدد فيه مدة تعلم المهنة ، ومراحلها المتتابعة ، والأجر بصورة متدرجة فى كل مرحلة من مراحل التعليم على ألا تقل فى المرحلة

الأخيرة عن الحد الأدنى للأجور المحدد لفئة العمال فى المهنة التى يتدرج فيها .

ونصت المادة ٣٩ على أن تشكل بقرار من وزير الشئون الاجتماعيه والعمل لجان ثلاثية من مندوب أو أكثر عن كل من الجهات الإدارية المختصة كوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والصناعة والتجارة والاقتصاد والتربية والتعليم ومنظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمال . وتختص هذه اللجان باقتراح تحديد المهن الخاضعة للتدرج ومدة التدرج فى كل منها ونسب الأجور التى تعطى فى كل مرحلة من مراحل التدرج ، والبرامج الدراسية والنظرية والعملية ونظام الاختيار والشهادة التى تمنح فى هذا الشأن والبيانات التى تدون بها على أن تعتمد هذه الاقتراحات من وزير الشئون الاجتماعية والعمل .

وأجازت المادة ٤٠ لصاحب العمل فسخ العقد ، كما أجازت للمتدرج أن ينهى عمله بشرط أن يعلن الطرف الراغب فى الفسخ أو الإنهاء الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل .

وخولت المادة ٤١ لوزير الشئون الاجتماعية والعمل بيان الشروط والأوضاع التى تتبع فى التدريب المهنى .

● الفصل الثانى : وهذا الفصل خاص بعقد العمل الفردى ، وقد اقتضت عملية التوحيد تحسين بعض المزايا التى يكفلها عقد العمل الفردى ، فمن ذلك :

١ — استبعاد نظام السراكى الذى كان معمولا به فى الإقليم المصرى والذى ليس له مقابل فى الإقليم السورى ، وترك لوزير الشئون الاجتماعية والعمل أن يحدد الشروط والأوضاع التى تتبع فى إثبات تقاضى الأجر .

٢ — النص على جواز تراكم الإجازة السنوية لمدة سنتين بناء على رغبة العامل الكتابية وذلك دون إخلال بضرورة حصول العامل على إجازة قدرها ستة أيام متصلة كل سنة .

٣ — ترك تحديد أيام أجازات الأعياد لقرار يصدر عن وزير الشئون الاجتماعية والعمل كما أجيز فى المحال العامة التى يحددها الوزير تشغيل العمال فى هذه الأيام على أن يحصل كل عامل على أيام أخرى عوضاً عنها . وذلك مراعاة لطبيعة العمل فى هذه المحال .

٤ — زيادة المدة التى يستحق عنها العامل أجراً أو ميزة نقدية خلال المرض ، فأصبح للعامل الذى يثبت مرضه الحق فى أجر يعادل ٧٠٪ من أجره عن التسعين يوماً الأولى تزداد بعدها إلى ٨٠٪ عن التسعين يوماً التالية ، وذلك خلال السنة الواحدة .

٥ — المساواة فى احتساب مكافأة نهاية الخدمة بين العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر وغيرهم ممن يتقاضونها بغير ذلك . وقد أدت هذه المساواة إلى رفع المكافآت التى تستحق لعمال

الفئات الأخيرة ، ومساواتهم بعمال الفئة الأولى مع استبعاد الحد الأقصى للمكافأة عملا بالنظام المعمول به فى الإقليم السورى.

ولما كان تطبيق هذا المبدأ قد يلحق ضرراً بعمال الإقليم السورى لذلك رؤى : الاحتفاظ لهم بالحقوق التى اكتسبوها بمقتضى القانون الملغى إذا كان حساب المكافأة على أساسه أفضل من حسابها على أساس هذا القانون .

٦ ــ سريان نظام طلب وقف قرار الفصل فى الإقليم الشمالى إذا كان الفصل بغير مبرر .

٧ ــ تعديل قيمة المكافأة فى حالة الاستقالة ، فيستحق العامل ثلث المكافأة إذا كانت مدة خدمته تزيد على سنتين ، وقبل أن تبلغ خمس سنوات . وثلثيها إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات . ويستحقها كاملة إذا استقال بعد عشر سنوات .

٨ ــ سريان أحكام عقد العمل على العمال الذين يعملون فى منشآت تستخدم أقل من خمسة عمال ولا تدار بآلات ميكانيكية ولا تدفع ضريبة تزيد على عشرين جنيها . وكذلك عمال أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد الضريبة التى يدفعونها على المبلغ المذكور . غير أنه رؤى عدم انتفاعهم بأحكام هذا القانون إلا من تاريخ العمل به وبذلك لا يكون له أثر رجعى بالنسبة لهم .

● الفصل الثالث : وهو خاص بعقد العمل المشترك ، وقد

امتد نطاق سريانه إلى الإقليم الشمالى ، وهو اعتراف لعمال هذا الإقليم بحق المفاوضة الجماعية ، وهو حق أساسى لا ينفصم عن حق التنظيم النقابى ومن شأنه أن يتيح للعمال إمكانيات الحصول على مزايا أسخى من تلك التى تكفلها أحكام قانون العمل باعتباره هذه الأحكام حداً أدنى .

الباب الثالث : وهو خاص بتنظيم العمل . وفى الفصل الأول نرى أن القانون الموحد قد استحدث نظام اللجان المشتركة بين أصحاب الأعمال والعمال فى مستوى المؤسسة والمجالس المشتركة لهم فى مستوى الصناعة . وبذلك أدخل لأول مرة فى الإقليمين نظام التشاور والتعاون بين الطرفين فى مستوى المؤسسة والصناعة معاً بما يكفل الاستقرار والنهوض بمستوى الإنتاج والصناعة .

● والفصل الثانى : خاص بتحديد ساعات العمل ، فحددت ساعات العمل الفعلية بثمانى ساعات فى اليوم أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة للراحة أو تناول الطعام .

وأجازت المادة ١١٥ لوزير الشئون الاجتماعية والعمل زيادة ساعات العمل أو تخفيضها عن هذا الحد بمقدار ساعة واحدة فى الحالتين فى بعض الصناعات أو الأعمال أو بالنسبة لبعض فئات العمال تبعاً للظروف والمقتضيات .

ونصت المادة ١١٧ على وجوب تنظيم ساعات العمل وفترات

الراحة بحيث لا يتطلب وجود العامل فى مكان العمل أكثر من إحدى عشر ساعة فى اليوم الواحد فيما عدا العمال المشتغلون فى أعمال متقطعة بطبيعتها والتى يحددها وزير الشئون الاجتماعية والعمل بقرار منه .

● والفصل الثالث : خاص بتشغيل الأحداث، وقد كان سن تشغيل الأحداث المعمول به منذ عام ١٩٣٣ هو ١٢ سنة مع جواز تشغيلهم فى بعض الصناعات البسيطة من سن ٩ سنوات نظراً لعدم توافر الإمكانيات اللازمة الأولية . ولما كانت هذه الإمكانيات قد توافرت فى الوقت الحاضر فقد رؤى إلغاء الاستثناء وجعل سن التشغيل الأدنى للأحداث هو ١٢ سنة ، وهى السن التى تنتهى عندها المرحلة الابتدائية للتعليم التى تمثل الحد الأدنى لما يجب أن يناله المواطن من معرفة .

● وعالج الفصل الرابع موضوع تشغيل النساء، فزيدت إجازة الوضع بحيث أصبح للعاملة الحق فى أن تحصل على إجازة وضع مدتها ٥٠ يوماً تشمل المدة التى تسبق الوضع والتى تليها بشرط أن تقدم شهادة طبية مبيناً فيها التاريخ الذى يرجح حصول وضعها فيه . ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الأربعين يوماً التالية للوضع .

ونصت المادة ١٣٤ على أن يصرف للعاملة أجر عن مدة إجازة الوضع التى تحصل عليها تعادل ٧٠٪ من أجرها بشرط

أن تكون قد أتمت وقت انقطاعها عن العمل سبعة شهور متوالية فى خدمة صاحب العمل نفسه .

واستحدث القانون الموحد فى الإقليمين . . إلزام صاحب العمل الذى يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن يوفر داراً للحضانة يحدد شروط إنشائها ونظامها وما تتحمله العاملة مقابل انتفاعها بها بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل حيث قد اتضح أن معظم أصحاب الأعمال قد قام بتوفير مثل هذه الدور من تلقاء أنفسهم .

● والفصل الخامس : خاص بتشغيل العمال فى المناجم والمحاجر ، وقد امتد سريان أحكام هذا الفصل على الإقليم السورى .

● أما الفصل السادس فهو خاص بتحديد الأجور ، وقد استحدث فى الإقليم المصرى تشكيل لجان لتحديد الأجور أسوة بما هو متبع فى الإقليم السورى فنصت المادة ١٥٦ على أن تشكل بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل لجنة مشتركة لاقتراح تحديد الأجور فى كل محافظة . كما يجوز تشكيل لجان خاصة لهذا الغرض بالمراكز الصناعية الهامة ، وبينت المواد ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ كل ما يتعلق باختصاصاتها والعضوية فيها ، واجتماعاتها ، ومكافآت أعضائها وإصدار القرارات التى تعين الحد الأدنى للأجور .

الباب الرابع : وهو خاص بنقابات العمال ، وقد أخذ القانون بالمبادئ والأحكام التى تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحق التنظيم النقابى والمفاوضة الجماعية والحرية النقابية . ولم يتضمن القانون أية نصوص من شأنها تمييز نوع معين من النقابات على الأنواع الأخرى منها ، ويسر للنقابات فى الوضع الجديد أن تتطور إلى نقابات عامة للصناعة أو المهنة تمشياً مع التطور الصناعى للبلاد وحتى تستطيع النقابات بهذا الوضع الجديد أن تؤدى ما عليها من واجبات نحو أعضائها ونحو المهنة أو الصناعة بصفة عامة ويجوز لها أن تكوّن اتحاداً واحداً فى كل إقليم ، ولهما أن يكونا اتحاداً عاماً واحداً فى الجمهورية العربية المتحدة .

الباب الخامس : وهو خاص بالتوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، وقد بسطت نظم وإجراءات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل على نحو يحقق سرعة تسوية المنازعات فاكتفى بمرحلة المصالحة بتدخل مكتب العمل دون حاجة إلى مرحلة التوفيق بالنسبة لعمال المؤسسات التى تستخدم أقل من ٥٠ عاملاً ، فإذا تعذر على المكتب تسويتها أحالها إلى التحكيم مباشرة وفى ذلك توفير للجهد والوقت .

وأما بالنسبة إلى أصحاب الأعمال الذين يستخدمون ٥٠ عاملاً فأكثر فقد استبعدت مرحلة التوفيق بمعرفة مكتب العمل ، وعليه أن يحيل النزاع مباشرة إلى لجنة التوفيق .

الباب السادس : وقد تضمن بعض الأحكام الخاصة بتفتيش العمل والضبطية القضائية .

الباب السابع : وتضمن بعض الأحكام الخاصة بالعقوبات

● هذا وقد تضمن قانون الإصدار بعض الأحكام الانتقالية والختامية .

١ – فنصت المادة (٣) على أنه عند تطبيق نظم ومعاش الشيخوخة يكون للمنضمين إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية الخيار فى استبدال مستحقاتهم المقابلة لمكافأة نهاية الخدمة والأموال المدخرة لحسابهم فى المؤسسة عند استحقاقها إلى معاشات مدى الحياة طبقاً لجدول يصدر بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بناء على عرض مجلس إدارة المؤسسة بشرط ألا تقل القيمة الاستبدالية لهذه الأموال المستحقة عن جنيهين شهرياً فى الإقليم المصرى و ٢٠ ليرة سورية فى الإقليم السورى .

٢ – ولما كانت لجان تحديد الأجور قد تستغرق بعض الوقت ، لذلك فقد رؤى استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فى الإقليم المصرى ، على أن تصبح القرارات التى تصدرها اللجان المذكورة نافذة المفعول .

٣ – ولما كانت أحكام قانون العمل رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦

المعمول به فى الإقليم السورى تسرى على مستخدمى وعمال الحكومة هناك ، فقد رؤى النص على استمرار العمل بالأحكام الخاصة بهم فى القانون المذكور مالم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بسريان أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر عليهم .

٤ ـ وخولت المادة ٦ للنقابات والاتحادات القائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون فى ممارسته أعمالها إلى أن تعدل نظمها مع الأحكام الواردة فيه ، وعلى أن يتم ذلك خلال أربعة أشهر على الأكثر من هذا التاريخ وإلا اعتبرت منحلة وتوجه فى هذه الحالة أموالها إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لصالح النقابات الجديدة ، أو لصرفها فى وجوه نافعة للعمال .

٥ ـ لما كان لأصحاب الأعمال منظمات خاصة بهم فى الإقليم السورى ، فقد رؤى إبقاء اختصاصاتها قائمة فيما لا يتعارض وأحكام هذا القانون .

٦ ـ وقد استحدثت المادة ١١ حكماً جديداً فى الإقليمين بمقتضاه تؤول إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام هذا القانون لتقوم بصرفها فى الأوجه وبالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الشئون الاجتماعية والعمل بقرار منه ، وهو ما سبق أن أخذ به فى قانون التأهيل المهنى للعاجزين عن العمل وتخديمهم .

الباب الرابع

أهم الأَحداث الاقتصادية

فى الإقليم الجنوبى

تحقيق الموازنة فى ميزان المدفوعات الخارجية

أولا : ميزان المدفوعات :

بعد أن قدمنا عرضاً للأحوال والتطورات الاقتصادية فى الإقليم الجنوبى وهى تطورات لم يكن فى الوسع إدراكها إلا فى ضوء التطورات المتعلقة بالصناعة رأينا أنه من دواعى الغبطة ! كيف أن سياسة التصنيع فى هذا الإقليم قد اتجهت إلى تحقيق أهداف الثورة من الاكتفاء الذاتى بما تستطيع البلاد أن تنتجه وفقاً للأسس الاقتصادية من المنتجات الصناعية — كما رأينا أن هذه السياسة قد اتجهت إلى الإكثار من الصناعات التى قد تجد لها البلاد أسواقاً فى الخارج ، وما من شك فى أن هذه السياسة قد أدت إلى تحسين ميزان المدفوعات الخارجية وتوفير

العملات الأجنبية التى تتطلبها برامج التنمية الضخمة التى اضطلعت بها الثورة مما يعود على البلاد بكثير من المزايا الاقتصادية .

ولقد ترتب على تنفيذ هذه السياسة من الآثار ما ظهر فى ميزان المدفوعات الخارجية بما توفر لنا من العملات الأجنبية على أساس قيمة الإنتاج المحلى حتى لا تظل البلاد محتاجة للاستيراد من الخارج علاوة على ما توفر على أساس قيمة الصادر من الإنتاج المحلى للخارج مما زادت معه حصيلة العملات الأجنبية ومن هذا الوفر استنزلت قيمة الخامات وقطع الغيار التى تستورد لمواجهة احتياجات التنمية فى برامجها المختلفة .

أما أعباء النقد الأجنبى التى ترتبت على تنفيذ هذه المشروعات فقد تم تقديرها على أساس ما يستحق دفعه منها مقدماً عند التعاقد وعند الشحن أو على أساس المستحق دفعه منها على أقساط طبقاً للتسهيلات الائتمانية التى ينتظر الحصول عليها .

وإنه بالرغم من زيادة هذه الأعباء فى المشروعات المختلفة فإن هذا الوفر سيتحقق فى حساب المدفوعات الخارجية فيما يتصل بالقطاع الصناعى وسوف لا يقف هذا الوفر عند حد معين بل يتحتم اتجاهه تدريجاً إلى الزيادة سنة بعد أخرى .

ثانياً : اليد العاملة :

اقتضت مشروعات التنمية في برنامجها الثانى تشغيل حوالى ١٩٣٠٠٠ عامل خلاف من استخدم فى الصناعات الريفية ، وتقدر أجور العمال بـ ٣٣,٥ مليون جنيه سنوياً للعمل فى هذا القطاع بمختلف صوره كالصناعات البترولية وصناعة التعدين والصناعات الغذائية والكيمائية والدوائية والغزل والنسج والصنا عات المعدنية الأساسية والهندسية والريفية والتكميلية والتدريب المهنى .

على أنه من شأن مضاعفة النشاط الصناعى أن يرتفع عدد العمال الذين تتطلبهم القطاعات الأخرى لخدمة القطاع الصناعى كالتسويق والنقل وغيرهما ولهذا فسوف لا يقف عدد العمال المطلوبين عند حدود الـ ١٩٣٠٠٠ بل إنه سيكون دائماً فى ازدياد مستمر .

على أن التنمية الصناعية ستحقق دخلاً يستمر صعوده بحكم إضافة العائد المنتظر من مشروعات البرنامج الأول التى لم تكتمل بعد طاقتها الإنتاجية — ويصبح الدخل القومى بعد زيادة هذا العائد ١٩٠ مليون جنيه يضاف إليه ما سيتحقق من تشغيل طاقات المصانع العاملة وما ينتظر لها من النمو .

وقد دل البرنامج الثانى على أن نسبة الدخل القومى إلى

الاستثمار تتجه نحو الزيادة عما كانت عليه فى البرنامج الأول مما يترتب عليه حصول البلاد على زيادة فى الدخل القومى باستثمار أقل نسبيًا إذ يتاح استغلال ما كان فائضاً أو معطلاً من طاقة المشروعات القائمة إذ لا شك فى أن المال المستثمر منها لا يصل إلى ما تتطلبه المشروعات الجديدة من رأس مال كبير ، ومن شأن زيادة الكفاية الإنتاجية للمشروعات القائمة والمستغلة أنه يحدث التحسن فى معدل إنتاجية الاستثمار ، على أنه سيكون لدينا وفقاً للبرنامج الثانى معدات إنتاجية من صنع البلاد تدعو إلى التقليل من الإنفاق الخارجى ومن شأنه مضاعفة الدخل القومى .

على أنه كان من شأن تنفيذ البرنامج الثانى أنه حقق للإنتاج الصناعى زيادة كبيرة بحوالى ٧٠ ٪ بالنسبة لإنتاج سنة ١٩٥٩ الذى بلغت قيمته ١١٠٢ مليون جنيه ارتفعت نتيجة للزيادة إلى ١٨٢٣ مليون جنيه .

وهكذا تكون الثورة قد اهتدت فى بحثها عن الاستقرار الاقتصادى إلى تدعيم القطاع الصناعى حتى أصبحت الصناعة فى بلادنا من الأعمدة الراسخة بالنسبة لقيمة الإنتاج وبالنسبة لنصيبها فى الدخل القومى .

ولعل من حقنا أن نقف هنا لحظة نتدبر فيها المسافة التى قطعناها فى الطريق لنقول إنه سوف لا تمضى السنوات الثلاثة المقبلة إلا وتكون الجمهورية العربية المتحدة دولة صناعية فى

المكانة الأولى وتكون الثورة الصناعية بفضل ثورتنا فى سنة ١٩٥٢ هى التى غيرت وجه الحياة الاقتصادية فى البلاد بعد أن أثبتت قدرتها على التقدم الصناعى بمعدل متزايد .

الباب الخامس

الرقابة على النقد وتنظيم المصارف
في الإقليم الشمالى

« الحرية السياسية ليست فى أن يساق الشعب كالعبيد إلى صناديق »
« الانتخاب كل خمس سنوات تصويت . . . إنما الحرية أن »
« يتقاسم أبناء البلد خيراته . »

جمال عبد الناصر

التشريعات الجديدة :

تقوم السياسة الاقتصادية فى الجمهورية العربية على مضاعفة الدخل القومى فى مدى عشر سنوات وفقاً لبرنامج التنمية والتصنيع الذى يتطلب تنفيذه الحصول على مبالغ باهظة من الجنيهات والليرات — وقد رأت الدولة لإنجاح هذه الخطة أن تعمل على توفير هذه المبالغ ليفيد منها جميع المواطنين، ولا تختص بها فئة دون أخرى، إذ كانت طوائف الاحتكار والاستغلال تنقل ما تحصل عليه من الأموال إلى الأسواق الخارجية، تشترى منها أدوات الترف والكماليات .

ونحن الآن فى حاجة إلى السلع الإنتاجية لإنشاء المصانع فى

إقليمي الجمهورية، وتوفير الأعمال، وزيادة قدرة المواطنين الشرائية. وكفالة ضرورات الحياة بإتاحة الفرص المتقاربة من العمل والرزق لأغلبية الشعب لذلك اقتضى انسجام النظام بين القاهرة ودمشق انسجاماً كاملاً أن يصدر فى ٤ فبراير سنة ١٩٦١ قرار جمهورى بتنظيم عمليات النقد الأجنبي فى الإقليم الشمالى إحكاماً للرقابة على النقد وفضلا عن ذلك فقد تلاه صدور قرار جمهورى آخر بتنظيم العمل المصرفى بما يضاعفه ويزيد فى نشاطه لما للوظائف المصرفية من بالغ الأثر فى التقدم الاقتصادى والمالى للبلاد بتدعيم قيمة النقد التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الاجتماعى.

وأول ما يسترعى النظر فى هذين القرارين هو الرغبة فى تدعيم بنيان الاقتصاد القومى فى إقليمى الجمهورية ورفع المستوى العام تحقيقاً للاشتراكية التى تمنح الفلاح أرضه ويستعيد الشعب بها ماله من الحقوق. علاوة على ما قضى به التشريع الصادر بالقرارين من عدم التعامل فى أوراق النقد الأجنبي أو تحويلات السياحة أو تحويل النقد من الإقليم الشمالى إلا بقرار من وزير الاقتصاد.

ويغلب على هذه القرارات الجمهورية ما اتسمت به من الطابع التنظيمى لتنسيق العمل وتوحيد الأنظمة الاقتصادية بين الإقليمين مما يزيد من سرعة عجلة التصنيع فى البلاد ويبيح للشعب أن يسيطر على رأس المال بما اتخذته الدولة من الوسائل لصيانة أمن البلاد الاقتصادى بتنظيم عمليات النقد الأجنبي فى

الإقليم الشمالى وسد السبل أمام تهريب الأموال إلى الخارج لتوفير ما يلزمه من هذا النقد للمشروعات الإنتاجية وأغراض التنمية الاقتصادية وتنظيم المصارف إذ لا يخفى أن استقرار العملة من ألزم الأمور للحرية السياسية مما يعتبر أساساً للروح المعنوية فى الشعب ودعامة قوية للنظام الاجتماعى .

أهم الأحداث الاقتصادية في الإقليم الشمالى

الوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية :

لقد كان أول اهتمام الثورة فى سنة ١٩٥٢ موجهاً إلى الوحدة بين البلاد العربية فكانت أولى الخطوات بين مصر وسورية هى تحقيق الوحدة السياسية بينهما وكان طبيعياً لكى تنمو هذه الوحدة وتزدهر أن تكون الخطوة التالية هى تحقيق الوحدة الاقتصادية بعد أن استكملت المعدات اللازمة لها بما قطعته من مختلف المراحل التى هيأت لها إقامة الاتحاد الجمركى الذى أدى إلى تخفيض الضرائب الجمركية وتخفيفها بطريقة تدريجية على السلع المتبادلة بين الإقليمين .

وفى هذه الحدود قد تم حل المشكلة، ولكن كانت هناك مشكلات أخرى لا تزال تنتظر الحل وعقبات أخرى يجب أن نتغلب عليها حتى تستكمل الوحدة كافة عناصرها لإرساء قواعد الديمقراطية الاشتراكية التعاونية فإنه بالرغم من تلك المراحل السالفة الذكر كان لا يزال هناك من الصعوبات ما هو جدير بأن ينال من العناية والحكمة ما يساعد على

تنفيذ هذه السياسة وتحقيق الوحدة المنشود كإزالة القيود المفروضة على انتقال رءوس الأموال والأيدى العاملة وعدم التناسق بين مختلف التشريعات من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والمالية بين الإقليمين .

وقد أدت هذه الحال إلى وضع بعض القواعد لربط الإقليمين وتذليل ما بدا فى الطريق من عقبات بالتنسيق بين التشريعات المختلفة والنظم القانونية والاقتصادية المعمول بها فصدرت القرارات الجمهورية المنظمة للرقابة على النقد وتلتها القرارات الأخرى المنظمة للمصارف .

وليس يغيب عن البال أنه كان للتعارض بين الإقليمين فيما يتصل بنظام الاستيراد والتصدير ونظام ميزان المدفوعات آثاراً ظاهرة جديرة بالتأمل والاعتبار لا سيما بعد أن تم صدور التشريعات فى الإقليم الجنوبى فى هذه النواحى متسمة بالطابع الاشتراكى التعاونى ومتفقة مع ظروف البلاد الاقتصادية ولم يكن بعد ذلك مما تستسيغه الوحدة بحال ولا مما يتفق مع أهدافها أن يستمر الحال على هذا المنوال .

مركز البنوك وتبسيط مهمتها :

على أننا لو ألقينا نظرة إلى الوراء لتبين لنا أن ثمت جانب آخر لهذه الصورة يكشف لنا عن تفاصيله خلو الإقليم الشمالى

من قانون لتعريب البنوك القائمة فيه والتى تتمثل إمكانياتها الذاتية فى رءوس أموالها مع احتياطياتها وهذه لا تتجاوز ٩٦ مليون ليرة سورية (١٢ مليون جنيه مصرى) فى الوقت الذى تجاوزت الاعتمادات المفتوحة فيها ٦٢٠ مليون ليرة سورية (٧٩ مليون جنيه مصرى) منذ النصف الثانى من سنة ١٩٦٠ حتى الآن . وكذلك بلغت الودائع تحت الطلب وللأجل أكثر من ٤٢٢ مليون ليرة (٥٣ مليون جنيه مصرى) .

ولم تكن هذه البنوك فى واقع الأمر قائمة بدور إيجابى فعال فى رسم السياسة النقدية لصغر حجمها وضعف إمكانياتها التمويلية ومنافسة المصارف الأجنبية من ناحية ولإحجام المدخرين من ناحية أخرى عن التعامل مع البنوك الصغيرة التى لا تملك فروعاً فى أنحاء الإقليم .

تعريب البنوك :

لذلك كان للقرار الجمهورى الخاص بالتعريب من الآثار المحمودة ما دعا إلى التوسع فى الخدمات المصرفية إذ اتجه الرأى إلى افتتاح فروع للبنوك المختلفة فى المناطق الصناعية والزراعية والجهات الأخرى لتنمية الصناعة والتجارة والزراعة ولإبعاد الوسطاء والمرابين .

وكان من شأن تحسن الأحوال الاقتصادية أن أعلنت

المصارف عن استعدادها لزيادة حجم قروضها وإلى تقديم المزيد من هذه القروض ببسط يدها فى إقراض الأفراد وتوسيع دائرة القروض بما يتفق مع خطة التنمية ، وذلك لحماية الصناع والمزارعين وغيرهم وللحيلولة بينهم وبين الخسارة الفادحة التى كانوا يتعرضون لها من جراء عمليات النقل ، والفوائد الفادحة التى كثيراً ما كانت تصل إلى ٩٪ أى ضعف ما يجرى عليه العمل فى الإقليم الجنوبى ، ومن أجل ذلك اتجه الأفراد إلى إيداع أموالهم فى البنوك . كما أنه يجرى العمل تنفيذاً لهذه السياسة على إنشاء بنك عقارى للقيام بعمليات إقراض الملاك وبنك خاص للإسكان وبنوك أخرى وفق الظروف والأحوال . حتى يتحقق ما لهذا التشريع من فوائد ومزايا ، وتتمكن المصارف من تأدية وظائفها بطريقة مجدية .

ويبلغ عدد البنوك العربية للدول الشقيقة ستة تقابلها ستة بنوك أجنبية وإلى جانبها بنوك أخرى تحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

وتتمثل أهم مظاهر الاختلاف بين الإقليمين من هذه الناحية فى أن الإقليم الشمالى ظل خالياً من مثل هذا التشريع على النحو الذى قام به الشارع فى سنة ١٩٥٦ فى الإقليم الجنوبى حين أصدر القانون الخاص بتمصير البنوك ومساهمة المؤسسة الاقتصادية فى أغلب رءوس أموالها مساهمة فعالة . . .

ولذلك فقد جاءت القرارات الجمهورية المنظمة للعمل

المصرفى تنص على أن تكون كل المصارف مؤسسة على شكل شركات مساهمة لا يقل رأس مالها عن ثلاث ملايين ليرة — وأن تكون أسهمها اسمية ومملوكة لمن يتمتع بجنسية الجمهورية العربية .

على أن هذه القرارات لا ترمى إلى إدخال المصارف جميعها فى القطاع العام بل سيكون لهذه المصارف أن تحتفظ بحريتها والعمل فى القطاع الخاص ، ومن مقتضى هذا تتخذ المصارف صورة شركات الاقتصاد ذات الطبيعة الخاصة التى يشترك القطاعان العام والخاص فى الإسهام فى رأس مالها مما يؤكد من جانب الدولة بأهمية التعاون بين القطاعين .

وإنا لنلحظ فى القرار الخاص بتنظيم المصارف أنه يستهدف إسهام المؤسسة الاقتصادية السورية فيها بحصة لا تقل عن ٣٥٪ من مالها حتى تؤمن الدولة توجيه السياسة المصرفية لتحقيق مصالح الشعب فى تنفيذ خطة التنمية وصيانة الادخار الفردى من التلاعب والعبث والفساد .

تثبيت الأسعار :

كان من أهم العوامل التى أدت إلى هذه التطورات اضطراب أسعار السلع وانتكاسها فى الإقليم الشمالى مما دعا الشارع إلى إصدار القرارات الجمهورية التى أشرنا إليها فقد كانت

الأسعار قبل صدورها تتجه اتجاهاً صعودياً أدى إلى الارتفاع بها عن الحد المألوف، ويرجع هذا الاتجاه الصعودى إلى اضطراب أسعار القطع فى السوق الحرة من جهة وإلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية على حساب خفض سعر الليرة من جهة أخرى وكانت الليرة قد أخذت فى هذه الأوقات تتقلب فى حدود غير معقولة .

فى هذه الصورة القاتمة كان الإقليم الشمالى يرزح تحت أثقال نظام اقتصادى سيء للغاية يقوم على قصر إعطاء العملات الصعبة لفريق دون فريق آخر وعدم تحديد الكميات المسموح بها مما أدى إلى افتقار البلاد إلى أشياء كثيرة إذ لم يكن الاستيراد موجهاً لتوفير حاجة خطة التنمية وتوفير الاستهلاك المحلى من الأغذية والمستحضرات الطبية والمواد الأولية وبعض المواد الكمالية . . .

لذلك عمدت الدولة على أن يتوافر لديها القطع الأجنبى اللازم للاستيراد وما إن صدرت القرارات الجمهورية المشار إليها حتى أخذ سعر القطع فى الاستقرار وانعكس ذلك أيضاً على أسعار السلع فاستقرت من ناحيتها بعد أن أحجم التجار عن رفعها وذلك تحقيقاً لقصد المشرع فى عدم إثقال كاهل المواطن دون موجب أو مبرر .

حركة النقود والائتمان :

وأبرز مظاهر هذا التحول أن فتحت أبواب الاستيراد لتوفير ما يحتاجه المواطن من المواد الخام والمواد التموينية وقطع الغيار ومعدات التصنيع وبدأت كمياتها تزداد سداً لحاجة العامل والزارع والصانع والموظف وصاحب الدخل الصغير بصفة عامة، كما امتد الاستيراد لبعض أدوات الترف والترفيه فى الحدود المناسبة .

وستنشأ شركات للاستيراد تشترك الدولة فى رأس مالها عن طريق المؤسسة الاقتصادية السورية وبهذا تتوفر السلع والبضائع بأسعار مخفضة ويسير التموين فى طريق سليم يضع حداً لارتفاع أسعار المواد واحتكارها . . .

ولا شك فى أن النظام الجديد يحقق المزيد من النقد الأجنبي بإحدى وسيلتين : إما فى مقابل الصادرات التى تقوم على العملة الأجنبية . أو من القروض الأجنبية أو من تسهيلات التأمينات والنقد فوق ذلك فإنه يؤمن حاجات الإقليم الشمالى من العملات الصعبة التى تخصص لاستيراد المواد التى تحتاج إليها خطة التنمية من أجهزة صناعية وزراعية وما تتطلبه من مواد أولية وما يحتاج إليه الاستهلاك المحلى من سلع وبضائع ضرورية علاوة على تأمين حاجات المواطنين من السلع الغذائية والمستحضرات الطبية والمواد الأولية .

ومن ناحية التجارة الخارجية فإنه لا خوف على عرقلتها وشل حركتها إذ قد تم الاتفاق مع البلاد المجاورة على تمويلها عن طريق الحسابات غير المقيمة وأن يقبل الدفع بالعملات الحرة والعملات المقبولة . والبنكنوت الأجنبى .

وقد تم الاتفاق على تشجيع تجارة الترانسيت والاستيراد لأغراض التصنيع كما شمل إعادة التصدير .

أما عمليات التجارة بين الجمهورية العربية وبين البلاد العربية الشقيقة والبلدان المجاورة لسورية فقد رؤى استمرارها على النحو الذى كان متبعاً قبل صدور القرارات الجمهورية وعلى ذلك يستمر تبادل الخضراوات والأغنام والأسماك وغيرها مع لبنان وتركيا والسعودية .

وترجع أسباب أزمة النقد إلى قلة الحصيلة النقدية عن الصادرات نتيجة لانكماش حجمها إثر الظروف القاهرة وما صاحبها من قسوة الجفاف فى شتاء السنين الأخيرة مما كان له اسوأ الآثار على كافة المحاصيل، ذلك أن إيراد الإقليم من القطع الأجنبي هو عبارة عن القيمة النقدية لهذه الصادرات وكلما زادت الصادرات زادت بالتالى الحصيلة النقدية من هذا القطع وهو ما دعا إلى صدور هذا التشريع حتى تسير خطة التنمية فى سبيلها .

وقد كان كل من الإقليمين يرتبط مع عدد من الدول الأجنبية قبل قيام الوحدة باتفاقات تجارية ودفع، وكان حتما

توحيدها ، فأصبحت الاتفاقات الجديدة تشمل الإقليمين وتم عقد عدد منها باسم الجمهورية العربية المتحدة ، وليس من شأن تحديد قيمة الجنيه المصري بثمانى ليرات أن يلحق به أى ضرر أو خسارة ؛ فهو يعتبر أعلى سعر بلغة الجنيه البنكنوت فى الإقليم الشمالى .

السوق الحرة :

تعد الصادرات من أهم الموارد المباشرة التى يعول عليها الإقليم الشمالى من القطع الأجنبي وتليها حصيلة شركات البترول . والمسلم به أن حجم الصادرات من السلع والخدمات فى أى بلد يعتبر أساس موارده من القطع الأجنبي وهو القيمة النقدية لهذه الصادرات التى كلما زاد حجمها زادت تبعاً لذلك الحصيلة من القطع الأجنبي

والقرارات الجمهورية التى صدرت لا تحد من عمليات التصدير بأى تحديد أو قيد وإنما هى تقرر ضمان استرداد قيمة الصادرات كاملة وتدفع علاوة على ذلك إلى زيادة حجم الصادرات .

والمصدر الثانى للقطع الأجنبي هو حصيلة شركات البترول التى تقوم أولا على الإتاوة المفروضة للدولة وهى إتاوة ذات طبيعة دائمة حتى بعد صدور هذه القرارات ، وإلى جانب ذلك تقوم هذه الحصيلة على مختلف النفقات التى تتمثل فيما كان يحصل

عليه العمال والموظفون بهذه الشركات من أجور ومرتبات وهذه كانت تؤول قبل صدور القرارات للسوق الحرة يمتصها للاستغلال فى عمليات التهريب والمضاربة . أما الآن بعد صدور القرارات فقد أصبحت هذه الحصيلة للسوق الرسمية .

والسوق الحرة التى لم تكن تمول إلا بما قيمته ٦٠ مليونا من الليرات كانت عاجزة عن سداد العجز فى الميدان التجارى وقد كان هذا العجز لا تتجاوز نسبته ٨ ٪ من قيمة السلع المستوردة وفى السنوات الأخيرة كان متوسط قيمة السلع الواردة يتراوح بين ٦٠٠ و ٨٠٠ مليون ليرة سنوياً لم تقم السوق الحرة إلا بتمويل ٦٠ مليوناً فقط .

وسائل الدفع :

وقد تبين بعد صدور القرارات أن المصرف المركزى يلبى كل الطلبات النقدية التى تقدم إليه وإن فى استطاعته تغطية احتياجات القطع جميعاً وذلك أن حصيلة القطع حتى عند صدور هذه القرارات كانت ٢٥ مليون ليرة حين أن قروض البنك التى تعهد بسدادها فى خلال الأشهر الأخيرة بلغت ٢٢ مليون ليرة بمعنى أن صافى رصيد المصرف من القطع ٣ مليون ليرة فقط .

وقد تبين فى أعقاب صدور القرارات صعود هذا الرصيد إلى ٤٨ مليون ليرة علاوة على ما دفعه المصرف لتراخيص

الاستيراد التى فتحت فى هذه الفترة وتقدر بـ ١٦ مليوناً من الليرات خلاف تراخيص الاستيراد الأخرى التى تسدد بحكم الاتفاقيات .

ولا شك فى أن السوق الحرة قد ساعدت كما بينا على تهريب النقد إلى الخارج ولم تحقق هذه السوق توفير القطع الأجنبي اللازم للتنمية الاقتصادية فتوقفت مشروعاتها ، وكذلك لم تحقق استقرار الأسعار وسعر الليرة نفسها فاضطربت أسعار القطع وأسعار السلع المختلفة من جراء ذلك . وأصبح فى الاستطاعة الآن توفر القطع اللازم لتغذية خطط التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار فى الأسواق — وباستقرار أسعار العملات تستقر أسعار السلع والبضائع .

القافلة تسير :

وإنا لنفخر حقاً بأن بلادنا فى عهد الثورة قد حاولت محاولات صادقة فى ميادين الاجتماع والاقتصاد وأنها نجحت فى محاولاتها مما أكسب المجتمع شجاعة فى هذه الأمور . وهذا فضلا عن عدد لا يحصى من التشريعات والإجراءات التنظيمية التى لم يحاك بها الجهاز الثورى أحداً ، وهى تستهدف استقرار اقتصادياتنا بتنظيم الأسعار والأجور والواردات والصادرات إلى جانب ما بدا من اهتمام الدولة بتوزيع الإنتاج القومى توزيعاً عادلا بين مختلف الطوائف الاجتماعية ، واتخاذ رفاهية المجتمع السياسية والاقتصادية هدفاً للسياسة الاقتصادية الحكيمة التى

تسير معها خطة التنمية ومشروع السنوات الخمس فى اضطراد تحقيقاً لمضاعفة الدخل فى عشر سنوات . . .

وهكذا لاح فجر هذا التشريع الجديد « بالقرارات الجمهورية » الذى طال انتظاره فى الإقليم الشمالى فكان خطوة جديدة فى طريق التقدم وتدعيم الاستقرار .

ولسنا نشك فى أن هذا التشريع بعصاه السحرية سيحيل القلق الذى ساد الأوساط المالية حيناً اطمئناناً وأمناً ، ويسجل للاستثمار زيادة طيبة بما يقوم به من توجيه دفة الاقتصاد فى الجمهورية نحو تحقيق الأهداف المرسومة .

بل إنا لنعلم يقيناً أنه بمثل هذه التشريعات والإجراءات التنظيمية سوف ندفع عجلة التصنيع إلى الأمام فيؤتى التصنيع ثماره اليانعة ويحقق أهدافه المرجوة . . .

وإنا لنتطلع إلى الأمام، بكل ثقة وأمل، ونرتقب أعواماً وأعواماً لا تحمل فى طياتها المزيد من الاضطراد والتقدم فحسب، بل إنا لنرتقب الأعوام التالية وهى حافلة بكل جديد من الأعمال التى تستهدف تحقيق توازن الاقتصاد ورخائه .

الباب السادس

السوق العربية المشتركة

« إنها للعرب عزة وبناء ؛
واستقلال وكرامة ووحدة وقوة »
جمال عبد الناصر

ليس من شك فى أن التكتلات الاقتصادية التى ظهرت فى دول أوربا الغربية ، ودول أوربا الشرقية ، ودول أمريكا اللاتينية ، تشكل خطراً كبيراً على اقتصاديات البلاد العربية ، فهى تهدد تجارتهم ، وصناعتهم ، ومصادر ثروتهم . ولا سبيل إلى مقاومة هذه الآثار الخطيرة إلا بالتعاون الوثيق بين الدول العربية فى كافة مجالات الاقتصاد ، حتى يضمن كل بلد منها أسعاراً عادلة ومجزية لمنتجاته ؛ وحتى لا يقع أى بلد منها فريسة بين مخالب الاحتكارات الأوربية .

ويمكن تلخيص خطر السوق الأوربية على اقتصاديات البلاد العربية فيما يلى :

١ — كل البلاد الأوربية التى أنشأت السوق الأوربية المشتركة تعد من البلاد الصناعية ، ومعظمها يعتمد على المواد الخام التى يستوردها من الشرق الأوسط ، فإذا اتفقت تلك

البلاد فيما بينها على أسعار محددة لموادنا الخام كان معنى ذلك إلغاء المنافسة ، ويتبع ذلك خضوع اقتصادنا للاحتكار ، واضطرارنا إلى بيع موادنا الخام بأسعار قد تكون غير مجزية لنا .

٢ ــ لهذه البلاد الأوربية مصالح استغلالية فى الشرق العربى ، وقد تتأثر فى علاقاتها الاقتصادية معنا بالاعتبارات السياسية وعوامل الضغط والحصار .

لذلك كله ، يجب على العرب التماسك لمقاومة هذا الخطر الكبير ، وعليهم أن يتذرعوا فى مقاومته بنفس الطريقة التى تذرع بها الغرب ، وهى الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة . وإن تحقيق هذه السوق ، بالإضافة إلى كونه عملاً يقصد به الوقوف ضد التكتلات الاقتصادية الغربية ، من شأنه أن يحقق للعرب نتائج على درجة كبيرة من الأهمية . فهى تساعد على رفع مستوى المعيشة بين الشعوب العربية ، وتقضى على المنافسة التى تبغى إيقاع الضرر باقتصادهم ، وتسرع بالتنمية الاقتصادية فى البلاد العربية ، وتزيد حجم تجارتها .

كما أن قيام السوق العربية المشتركة ليس بالأمر الصعب التنفيذ ، فإن سهولة الانتقال بين البلاد العربية وعدم وجود عوائق طبيعية تفصل بينها ، واشتراكها فى الحدود ، وفى المصلحة التى تتعارض والمنافسة الأجنبية ، والرابطة القوية التى تربط بين شعوبها ، والتى استمدت قوتها من وحدة اللغة ، والتاريخ ، والأهداف والأمانى المشتركة ، والقومية الواحدة التى تحتل أرفع

مكان فى قلب كل عربى وفى تفكيره. كل هذه الروابط . تجعل من السهولة بمكان إيجاد السوق العربية المشتركة . فهى أمنية الشعوب العربية ، لأن فى قيامها ما يزيد من عزتهم وكرامتهم . ويجعلهم فى منأى عن عوامل الضغط . ويبعد اقتصادياتهم عن تيارات المصالح الاستعمارية وأعاصير السياسة والاستغلال.

الجمهورية العربية المتحدة والسوق المشتركة :

تقدم وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى المجلس الاقتصادى العربى فى دورته الأخيرة بتخطيط للسوق العربية المشتركة كوسيلة من وسائل مقاومة الضغط الاستعمارى على الاقتصاد العربى ، وكعمل يقصد به تحقيق الوحدة الاقتصادية التى تعد مظهراً هاماً من مظاهر كرامة العرب ، وقوتهم وعزتهم . وقد سار التخطيط على النحو التالى :

١ – مراعاة الإمكانيات الصناعية لكل دولة من الدول العربية ، بحيث يكون هناك تكاملاً بين هذه الدول فى مجال الصناعة . ومعنى هذا أن يكون هنالك ما يشبه التنسيق بين المنتجات الصناعية فى كل بلد من البلاد العربية ، ويقوم هذا التنسيق على أساس مقومات كل صناعة ومدى توفرها فى البلد المنتج. ويترتب على ذلك رخص هذه المنتجات وزيادة فرص تصديرها إلى الخارج .

٢ – العمل على زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية .

٣ ــ توحيد الرسوم الجمركية على صادرات البلاد العربية إلى العالم الخارجى .

٤ ــ إعفاء البضائع المتداولة بين البلاد العربية من الرسوم الجمركية، ويتم هذا الإعفاء على عشر سنوات ، بحيث تخفض هذه الرسوم بمقدار ١٠٪ كل عام .

٥ ــ عدم اشتراك أى بلد عربى فى سوق أخرى إلا بعد موافقة المجلس الاقتصادى العربى ، حتى لا يكون هناك مجال لإحداث ثغرات فى التكتل العربى .

ومهما صادف قيام هذه السوق من عقبات ، فإن الآمال معقودة على يقظة الشعب العربى وعلى كفاحه فى سبيل الوصول إلى تحقيقها ففيها عزته وكرامته وتحرره من سيطرة الإقطاعيين والاستغلاليين ، ومن بطش التكتلات الغربية التى تهدف إلى امتصاصه ، واستغلال ثرواته، وربطه بعجلتها .

وليس هذا الأمل ببعيد ، فإن القومية العربية التى جمعت الشعب العربى من أجل البناء والوحدة والقوة والعزة والكرامة والاستقلال ، قادرة على تحقيق ما تمتلىء به صدورهم من أمانى وأهداف ، فهى ــ كما وصفها الرئيس جمال عبد الناصر ــ للعرب عزة واستقلال وكرامة وبناء ووحدة وقوة ، وهى للاستعمار نهاية الاحتلال والاستغلال ونهاية لعهد العملاء ومناطق النفوذ .

الباب السابع

العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية

« وما القومية العربية فى مضمونها الواعى إلا حرية »
« كل وطن عربى وحرية كل مواطن عربى »

. جمال عبد الناصر

مما يسترعى نظر القارىء واهتمامه بصفة خاصة أن الفوائد التى ستعود من قيام السوق العربية ليست بقاصرة على الجمهورية العربية وحدها بل إن الدول العربية هى التى ستفيد حتما من هذه السوق إذ أن لها مصلحة كبرى فى أن تصرف منتجاتها بأسعار مجزية .

وليس أدل على ذلك من استقراء الميزان التجارى بيننا وبين الدول العربية فهو يفصح بعبارة واضحة على أنه فى المدة التى تقع منذ قيام الثورة حتى وقتنا هذا لم يتحقق للجمهورية العربية أى غنم أو مصلحة خاصة بل دل الميزان التجارى على اتجاهه لمصلحة الدول العربية كالعراق والمغرب والمملكة السعودية واليمن وتونس ولبنان، وأوضح ميزان المدفوعات عجزاً فى غير صالح الجمهورية العربية .

ومن الجدير بالذكر أن مسألة السوق العربية تعتبر فى مقدمة المشروعات التى ستحدث انقلاباً فى حياة الشعوب العربية لذلك فإن الجمهورية العربية تقوم فى هذا الميدان بدور ملحوظ قصد حماية اقتصاد الدول العربية فلا عجب إذن أن اتجه الرئيس جمال عبد الناصر تحدوه الشجاعة الكافية إلى أن يعمل على تحرير قوى الإنشاء السليمة من عقال التحكم الاقتصادى وأن يعلن إيمانه بسياسة السوق العربية الموحدة فاتجهت الرغبة الصادقة فى اتخاذ وسيلة إلى التعبير عن هذه الأغراض بأن تتحمل الجمهورية العربية بعض التضحيات الاقتصادية فى سبيل إطلاق اقتصاد الدول العربية من إسار التحكم والقهر والاستغلال وأن تعمل على حماية هذا الاقتصاد كقوة متكاملة تستطيع بها هذه الدول أن تواجه ما قد ينجم من التكتلات الاقتصادية الخارجية من مخاطر وأضرار وذلك بتحطيم تلك التكتلات والقضاء عليها بعد أن أحس العرب بخطورتها بما سيلحق بهم من أضرار من جراء قيام السوق الأوربية المشتركة .

وثمة مظهر للسياسة الاقتصادية التى تنتهجها الجمهورية العربية جدير بالدراسة فهى وحدها تعتبر سوقاً لثلاثين مليوناً من المشترين فإذا لم تجد البضائع فى الدول العربية سوقاً كبيرة أدى ذلك بالمبيعات إلى انحصارها فى دائرة محدودة ونطاق ضيق يفرض عليها المزيد من القيود .

ولو قدرنا عدم قيام السوق العربية فقد تكتفى الجمهورية

العربية اكتفاء ذاتياً بما لها من الموارد الواسعة ولكن فى سلوك هذا الطريق ما يتنافر ويتنافى مع أهداف الجمهورية العربية منافاة تامة بل إن فيه ما يعرقل تلك الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها تمشياً مع قاعدة الانطلاق التى ترتكز عليها . ومن السهل مع ذلك أن نتصور أن المستفيد الحقيقى من إقامة السوق هو المستهلك من أبناء الشعوب العربية لأنه يتمكن على هذه الصورة كما سبق القول من الحصول على وفر فى حدود ١٠٪ سنوياً إلى أن تلغى الرسوم الجمركية خلال عشرة أعوام . . .

اتجاه السفينة الاقتصادية :

ومن شأن الوحدة الاقتصادية وقد بدأ التخطيط فى الإقليم الشمالى فى يوليه سنة ١٩٦٠ أنه لا يترتب عليها أية أضرار بعد أن اتجه الميل إلى اعتناق الآراء الموحدة وتمت الاتفاقيات التى لا يخشى فى داخلها من تزاحم المنتجات وهى سبيل التكامل الاقتصادى الحقيقى كما أن أى مشروع اقتصادى محلى سوف لا يتأثر بأى مؤثر من جراء هذه الاتفاقيات .

وصفوة القول أن الجمهورية العربية تعمل على تقوية كيان الأمة العربية وهى فى ذلك لا تتجه إلى تحقيق المصلحة الخاصة مسوقة بوجهة النظر الفردية تلك المصلحة التى لا تزال تسيطر على الجانب الأكبر من سلوك الناس فى المسائل الاقتصادية

بل إنها تتجه بنظرتها من الزاوية العامة التى تتسم بطابع المصلحة العامة وهو الطابع الرئيسى الذى تتميز به الثورة . ذلك أن أى قطر عربى يصيب نجاحاً وخيراً لا بد وأنه يعم العرب جميعاً، ففى تكامل الكيان العربى لقطر ما وفى بلوغه درجة من النضج وسمو المنزلة، ما يضمن للعرب جميعاً وحدة الكيان، وما يجعل لهم من القوة الاجتماعية ما يكفى لتعزيز هذا المطلب .

وتحرص الدول العربية على أن تقيم هذا الكيان الموحد على أساس وطيد يضمن لها البقاء والاستقرار لأن هذه الدول على الرغم ما لها من الإمكانيات لا تستطيع وسط هذه التطورات أن تحافظ على بقائها فى المجتمعات الدولية إلا بأن يستكمل هذا الكيان شروطه، وأن تقوم الصلات التى تقرب بعض هذه البلاد بالتعاون الوثيق والتفاهم قصد تحقيق الهدف المشترك ألا وهو التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

الوحدة الأقتصادية بين الإقليمين :

تمثل البلاد العربية وحدة اقتصادية متكاملة العدة ذات كيان مستقل يضمن لها الاستقلال الاقتصادى والاكتفاء الذاتى تجاه العالم الخارجى فمواردها الاقتصادية المتعددة تعتبر على جانب عظيم من الأهمية إذ يوجد من بين ما تنتجه هذه البلاد كميات وافرة من البترول، ومن مصادر القوى الكهربية،

والمعادن والمنتجات الزراعية . وفوق ذلك فللبلاد العربية مكانة ملحوظة ذات نفوذ بارز تعتز به السوق العالمية — ولا شك فى أن كل ما تحققه الوحدة بين الإقليمين من الفوائد والمزايا تفيد منه الأجزاء الأخرى من الوطن العربى .

ويدل التكامل الاقتصادى على معنين مختلفين ولكنهما مع ذلك متقاربان فأولهما التكامل فى الإنتاج ونعنى بهذا التعبير فى هذه الدراسة صور تنويع الموارد الاقتصادية وتنسيق سياسة الإنتاج — وثانيهما — التكامل فى السوق : وهو العنصر الذى يؤدى الدور الهام فى إتمام الوحدة الاقتصادية والتنمية الأقتصادية ، لأن كل بلد عربى لو ظل متمثلاً فى وحدة بمفردها قاصراً عليها فإن سوقه وحدها لا تكون كافية بما تستلزمه التنمية الاقتصادية التى تتطلب ضمان السوق الواسعة الكافية لاستيعاب المنتجات ، فإذا كانت السوق العربية مفتوحة أمام منتجات البلاد العربية المختلفة ، فإن هذه السوق تكون كافية للقيام بالتنمية الاقتصادية التى لا بد وأن ترتكز على الوحدة الاقتصادية للبلاد العربية .

سياسة الإنتاج :

ويعتبر التكامل فى الإنتاج عنصراً من عناصر الوحدة المتكاملة وهو لا يقوم على تنوع الموارد الاقتصادية وحدها بل إن للسياسة الاقتصادية دوراً هاماً فى تحقيق هذا التكامل والوصول إليه — فإذا سارت البلاد العربية فى طريق تنسيق سياستها

الإنتاجية على أساس يتيح لكل بلد عربى أن يتخصص فى أنواع منتجاته المتميزة ليضمن انخفاض التكاليف من ناحية، وجودة الإنتاج من ناحية أخرى، وأن يقرن ذلك بتوحيد السياسة بينه وبين البلاد العربية الأخرى فيما يتعلق بالمنتجات المتشابهة كالقطن والبترول، فلا شك فى أن البلاد العربية، لو أنها سارت على هذا النحو من التنسيق والتوحيد فى السياسة، فإنها لا بد وأن تفيد فائدة كبرى وأن تصبح قوة فعالة فى تحديد أثمان البيع لهذه المنتجات بما يزيد الاطمئنان ويشجع على الاستثمار .

وعلاوة على ما للوحدة من الفوائد التى نوهنا عنها فإنها تعتبر تجاه الاستعمار من ألزم الضرورات لضمان استقلال البلاد العربية التى تحررت حديثاً ؛ فالأوضاع الاقتصادية تعتبر ذات قوة إشعاعية تؤثر من الناحية السياسية على وضع أى بلد من البلاد، ذلك أن الاستقلال إذا نظر إليه من زاوية السياسة فإنه يرتهن دواماً بالاستقلال الاقتصادى الذى يعد قاعدته ومحور ارتكازه .

وليس ثمة شك فى أن الوحدة ضرورة لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية توجب على البلاد العربية أن توسع من سوقها الداخلية .

التكتل الاقتصادى :

تميز التاريخ الحديث بظهور التكتلات فى النواحى

الاقتصادية – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – ثم اشتدت العناية بها وكثر الكلام فيها حتى رأينا – كما سبق القول – أسواقاً عديدة منها ، السوق الشيوعية المشتركة والسوق الأوربية المشتركة التي تندمج في عضويتها فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولاندا ولوكسمبورج . وقد تمكنت هذه السوق من توحيد الرسوم المفروضة على منتجات الدول غير الأعضاء؛ ومن إلغاء الرسوم الجمركية فيما بين الدول الأعضاء مما يلحق الخطر والإضرار بصادرات البلاد العربية إلى البلاد الأعضاء في السوق الأوربية بما تجره عليها سياسة التكتلات الاقتصادية من خسائر، وقد تؤدي هذه السوق إلى التحكم في هيكل الأسعار عن طريق التفاعل بين العرض والطلب . ولذلك هب العرب منادين بضرورة قيام كتلة عربية مشتركة تقف في وجه الخطر الجديد وتحمي الشعوب العربية . . .

في سنة ١٩٥٢ قامت ثورتنا وتلاحقت بعدها الثورات الأخرى سواء في البلاد العربية أو في البلاد الإفريقية والآسيوية وكانت كلها تهدف إلى القضاء على الاستعمار ؛ ولم يكد يبدو التحرر السياسي حتى تغيرت الصورة تغييراً تاماً وبدأت حركة التنمية الاقتصادية وأخذ الإنتاج العربي يزداد عمقاً ويشتد تنوعاً .

فلما كانت الوحدة بين مصر وسورية كان أول مظهر لها أن أخذت العلاقات الاقتصادية بين الإقليمين تقوى وتشتد

وتلاشت أوجه النقد التى كانت تواجه إلى الاقتصاديات العربية من أنها إنما تتنافس بعضها مع البعض الآخر .

وقد رأينا أن التكامل الاقتصادى لا يقوم إلا على أساس تنسيق الإنتاج بين الإقليمين وفقاً لمبدأ التخطيط إذ أن فى تنسيق السياسة الاقتصادية كفالة تحقيق التكامل والقضاء على ما كان سائداً من فكرة التنافس وحدته بين الاقتصاديات العربية .

وليس يغيب عن البال أن الإجراءات قد اتخذت فعلا لمضاعفة التبادل التجارى رغبة فى توحيد السوق فى الإقليمين فوضعت التدابير النقدية والمصرفية بفتح حساب الإقليم السورى لدى البنك الأهلى ورفع حظر تراخيص الاستيراد على السلع المتبادلة بين الإقليمين مما ترتب عليه ارتفاع حجم التبادل من مليون و ٦٧٧ ألف جنيه فى متوسط العشر سنوات السابقة على الوحدة إلى ٤ « أربعة » ملايين و ٤٤٣ ألف جنيه سنة ١٩٥٨ ثم استمر حجم التبادل يأخذ فى الارتفاع إلى أن وصل فى عام ١٩٥٩ إلى ١٣ مليوناً و ٩٣٦ ألف جنيه مما يتبين معه استبعاد مشاكل التمويل .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كان من بين أهداف الخطة الخمسية الشاملة التى صدرت فى يوليه سنة ١٩٦٠ تنسيق الإنتاج وذلك بتقوية عناصر التكامل وزيادة التبادل التجارى بين الإقليمين .

وفى أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١٣١ بإلغاء

الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ومنتجات الصناعة بين الإقليمين وذلك باستثناء بعض الأصناف التي لا تزال في حاجة إلى الحماية إذ رؤى أن تؤدى عنها الرسوم كاملة وهى السكر والملح والتبغ ومشتقاته — كما خفضت الرسوم إلى النصف بالنسبة لغزل الحرير الصناعى ومنسوجاته والمنتجات الزجاجية والجلود المدبوغة والأحذية والمياه الغازية . . .

وأياً كان المصدر من أى الإقليمين ، وأياً كانت السلع التى يستوردها أى الجانبين من الآخر فإن المنتجات الصناعية لا تعتبر مصرية كانت أو سورية إلا إذا ثبت من شهادة المصدر التى تمنحها السلطات المختصة فى كل من الإقليمين أن المواد الأولية العربية واليد العاملة المحلية القائمة على صنعها لا تقل عن ٢٥ ٪ من نفقة الإنتاج وتكاليفه فى كل من الإقليمين .

وتنظيماً لعملية تمويل التنمية الاقتصادية بين الإقليمين صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ للنهوض فى تنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية وإتاحة الفرصة للمؤسسات العامة للمساهمة فيها .

اتجاه السفينة الاقتصادية :

وإننا بعد ما أدركنا فى مطلع الثورة أننا أحوج ما نكون إلى تدعيم كياننا الاقتصادى ، لعل من حقنا فى نهاية هذه الدراسة أن

نقف لحظة نتدبر فيها المسافة التى قطعناها فى الطريق منذ سنة ١٩٥٢ ، لنرى أن الثورة قد لازمتها نواح إصلاحية عديدة تفرعت منها ، وإن نهضتنا السياسية قد تشعبت إلى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وإنه على قدر الاشتباك والتفاعل بينها ومن هذه النواحى ، قد تمت النهضة العربية الشاملة وأصبحت صالحة للإنتاج والتنمية الاقتصادية

وللقضاء على النفوذ والاستغلال الأجنبي اتجهت الفكرة فى سنة ١٩٥٣ إلى إنشاء مؤسسة عربية للتمويل برأس مال عربى . . .

ومن الجدير بالملاحظة أننا مررنا بثورة اقتصادية فى سنة ١٩٥٦ ومن شأن الثورات الاقتصادية أن تلقى ظلالاً بعيدة المدى وتقتضى جهداً كبيراً لمواجهة المشكلات لذلك لا نشك فى أنه سيكون للسوق العربية آثاراً مرضية على الاقتصاد فى مجموعه وستصبح تلك السوق من الأعمدة التى ترتكز عليها السياسة الاقتصادية التقدمية .

إن التبدل البيكولوجى الخطير ، والصحوة السياسية الثورية التى أيقظت فى نفوسنا الإقدام على المشروعات ، جعلتنا أكثر تفاؤلا ، وأشد رغبة فى العمل المشترك ، وأوفر قدرة على الإقدام والمغامرة .

فلنسر فى هذا الطريق بأقدام ثابتة ، وإيمان لا يتزعزع ، ووحدة وطنية تجمع الشعب كله .

وعلينا أن نعمل على تدعيم هذا الاستقلال ، وتثبيت بنيانه ،

بتنظيم الحياة القومية ، ورفع مستوى البلاد فى جميع النواحى .

علينا أن نعمل على زيادة ثروتنا ومضاعفة دخلنا . وإيجاد العمل لمن لا عمل له ، وتوفير الرخاء للمواطنين .

ولنعمل جميعاً بعزيمة ثابتة . مولين وجوهنا شطر المستقبل . وأن تكون جهودنا مركزة فى دائرة الإصلاح العام ، وأن نضع نصب أعيننا ، أن لا نلقى عبء هذه المهمة الوطنية الكبرى على كاهل الدولة وحدها ، بل نجعله قسمة بينها وبين المواطن ، فالشعوب لا ترقى إلا بدعم النهضة الاقتصادية والصناعية والثقافية ويسر الفلاح ورخاء العامل ، وإن فى ميدان العمل متسع للجميع ، وهو يتطلب منا جهداً وعملا وإنتاجاً . والأمل كبير فى أن تتضافر جهود الحكومة مع جهود الأفراد لتعوض ما فات وتحقق الأمل المنشود .

محتويات الكتاب

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١

مايو ١٩٦١

الثمن ٣٠ مليماً
٣٠ قرشاً سورياً